

الِاتَّسَاعُ عِنْدَ النُّحَاةِ الْعَرَبِ

حَتَّى الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَجْرِيِّ

من سيبويه (١٨٠هـ) إلى ابن الحاجب (٦٤٦هـ)

د. سعد الدين إبراهيم المصطفى^(١)

ملخص البحث

يتحدّث هذا البحث عن الاتساع عند أوائل النُّحاة وأشهرهم، ويتضمّن خمسة مباحث، الأول: الحذف: وهو الحذف المشتغل على حقيقة الإعراب والمعنى، واطراد القاعدة النحوية. فقد عني النُّحاة بالقاعدة النحوية، وما يستند إليها من أحكام نحوية، وكانوا يتوسعون في القواعد بحسب ما يرد إليهم من شواهد، مؤيدين ومنقّدين، وكانوا يَضمِرُونَ أو يَحذفُونَ ثم يقدِّرون المحذوف تبعاً للقاعدة النحوية.

والمبحث الثاني: الحمل على المعنى أو التوهم، وموضوع الحمل على المعنى أو ما يُسمّى على التوهم من المواضع اللغوية المهمّة فهو يتصل بالمستويين النحوي والصرفي، ويأتي في القرآن الكريم وكلام العرب، النشر والشعر.

والمبحث الثالث: التضمين وهو إشراب معنى فعلٍ لفعلٍ ليعامل معاملةً، وبعبارة أخرى: هو أن يحْمَلَ اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة. ثم

(١) أستاذ النحو والصرف المساعد بجامعة طيبة- فرع العلا عضو الهيئة العلمية بمجمع اللغة العربية بدمشق.

قال بعضهم: التضمين هو أن يُستعمل اللفظ في معناه الأصلي، وهو المقصود أصالة، لكن قُصِدَ تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ، أو يقدَّر له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من باب الحقيقة التي فيها قُصِدَ بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة.

والمبحث الرابع: هو وضع بعض الصيغ موضع بعض وحمل الفرع على الأصل فقد تقع بعض المصادر موضع بعض مع الاتفاق في لفظ الفعل، وعدم الاتفاق في مواضع أخرى، كل ذلك يعطي الكلام اتساعاً وبياناً.

والمبحث الخامس: وضع أحد حروف المعاني موضع آخر، والأصل استعمال الحرف فيما وضع له، ولابدَّ حين يخرج عن معناه إلى معنى آخر، أن تقوم البيّنة والدليل القاطع. وقد ذكر صاحب الأشباه والنظائر ذلك بقوله: والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهاً بإقامة الدليل.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- ١- عناية النحاة بالتوسُّع أو ما يُسمَّيه بعضهم التَّجَوُّز، واهتمامهم به، وبيان الأوجه النحوية المتعددة من تعدد الروايات.
- ٢- إبراز أهمية التضمين، وحروف المعاني، ووضع الصيغ موضع بعض، في تكوين الرأي الإعرابي وتوجيهه بحسب القاعدة أو المعنى.
- ٣- اعتماد الآراء النحوية الدقيقة التي وضعوها، وبيان ارتباط الإعراب بالمعنى.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث منهجين:

- ١- المنهج الوصفي : عمدت فيه إلى جمع المادة العلمية وتفسيرها، وتفصيل الآراء النحوية من مظانها، متبعاً فيه الاستقراء الدقيق والاستنتاج الواضح.
- ٢- المنهج التاريخي: ذكرت فيه آراء النحاة بحسب وفياتهم ، وبحسب انتماءاتهم النحوية، سواء كانوا بصريين أم كوفيين. وحاولت توظيف القراءات القرآنية في الدرس النحوي، للوصول إلى فوائد مستنبطة منها، وللوقوف على الآراء النحوية المتعددة التي فهمها أصحاب الأمالي.

خُطَّةُ البَحْث:

قسمت البحث إلى:

- ١- مقدمة: تحدّثت فيها عن موقف النحاة من الاتساع، وبيّنت قيمة البحث، وأهدافه، ومنهجه.
- ٢- العرض: فيه خمسة مباحث، فصلّلت فيها الآراء النحوية عند ثعلب، وابن الشجري، والسهيلي، وابن الحاجب النحوي. وغيرهم من النحاة المتقدمين.
- ٣- الخاتمة وأهم النتائج.

* *

مقدمة :

الانتساع يتناول التقديم والتأخير، وتضمنين فعل معنى فعل آخر، وإنزال الكلام بعضه موضع بعض، كإنزال الجامد منزلة المشتق، والمعارف منزلة النكرات، والمعاني منزلة الأعيان. ولا ننكر أبداً أنَّ هذا الباب موجود منذ سيبويه، ولكنَّ الاختلاف في المصطلح لدى النحاة جعله مبهماً وغامضاً أحياناً، وعدّه بعضهم اتساعاً في أحكام كثيرة على حين عدّه آخرون ضرورة في الشعر، أو قال بعضهم عنه: إنّه توسّع أو تجوّز أو حذف على غير قياس أو تضمنين.

وما يهمني في بحثي عن الانتساع هو ما كثر وشاع في كتب النحاة من الحذف ومنه المشتمل على حقيقة الإعراب والمعنى، وأطراد القاعدة النحوية، والحمل على المعنى أو على التوهم والتضمنين، ووضع الصيغ موضع بعض، ووضع أحد حروف المعاني مكان بعض.

العرض:

لغة: اوتَسَعَ كـ«وَسِعَ» فقد أبدلوا الواو ألفاً طلباً للخفة. واتَّسع أكثر وأقيس. واستوسَعَ الشيء: وجدّه واسعاً، وطلبته واسعاً، وأوسَعَهُ ووسَّعَهُ: صيَّرَهُ واسعاً. ومنه قوله تعالى: (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ)، أراد: جعلناها بينها وبين الأرض سعة. وأوسَعَ الرجلُ: صار ذا غنى وسعة. وتوسَّعُوا في المجالس، أي تفسَّحُوا. والتوسيع: خلاف التضييق. ووسَّعْتُ البيت وغيره فاتَّسع واستوسع^(١). وقال الزمخشري: وسَّع المكانُ وغيره سَعَةً واتَّسع وتوسَّع، قال النابغة: (من الكامل).

(١) لسان العرب: لابن منظور محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت،

١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.

مادة (وسع)، والآية ٤٧ من سورة الذاريات. وينظر القاموس المحيط مادة (وسع).

تَسْعُ الْبِلَادُ إِذَا أُتِيَتْكَ زَائِرًا وَإِذَا هَجَرَتْكَ ضَاقَ عَنِّي مَذْهَبِي
ولي في هذا المكان متسع^(١).

وقيل الكلام عن الاتساع لأبد من السؤال: ما المقصود بالاتساع؟ وهل هو ظاهرة نحوية أو بلاغية؟ وهل نظر النحاة إليه نظرة واحدة؟ وما الفرق بين الاتساع والضرورة؟ وما هو الاتساع عند النحاة؟

الاتساع في عرف النحاة ضرب من الحذف والاختصار، فهو يقوم مقام المحذوف ويُعرَّب بإعرابه^(٢). ولم يقف النحاة عند هذا الحد بل زادوا عليه. قيل عنه: هو ضرب من الحذف على غير قياس، وإنزال الكلم بعضه موضع بعض، كأنزال الجامد منزلة المشتق، والمعارف منزلة النكرات، والمعاني منزلة الأعيان، ووضع أحد حروف المعاني موضع آخر، وتضمنين فعل معنى فعل آخر^(٣).

والاتساع ظاهرة نحوية وبلاغية، فالنحاة سمّوه اتساعاً والجرجاني من أهل البلاغة سمّاه مجازاً^(٤). وهو في النثر اتساع، وفي الشعر ضرورة، وقد يجوز بعض أصحاب الأمالي الاتساع في النثر والشعر أحياناً كابن الشجري، وسأتي

(١) أساس البلاغة: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (٥٣٩هـ)، تحقيق: عبدالرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة، ١٩٨٢م.

مادة (وسع)، ولم أجد البيت في ديوانه النابغة الذي فيه قصيدة على وزنه ورويه.
(٢) الأصول في النحو: ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٢: ٢٥٥.

(٣) الاتساع في النحو العربي: د. أسيدة شهبندر، شراع للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠٠٣م. ص (أ) من المقدمة.

(٤) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٤٩.

على مواضع كثيرة من ذلك، وقد يكتفي على تسميته في الشعر ضرورة كغيره من أصحاب الأمالي كابن الحاجب وثلعب.

وأول من ذكر الانتساع سيبويه، فقال: هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول: مقدّم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر. فإنما هو: زمن مقدّم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار.

وإن قال: كم سير عليه؟ فكذلك: إن رفعت أجمع كان عربياً كثيراً. وينتصب على أن تجعل «كم» ظرفاً، وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً. وتقول: سير عليه فرسخان يومين؛ لأنك شغلت الفعل بالفرسخين، فصار كقولك: سير عليه بعيرك يومين. وإن شئت قلت: سير عليه فرسخين يومان، أيهما رفعت صار الآخر ظرفاً. وإن شئت نصبته على الفعل في سعة الكلام لا على الظرف، كما جاز: يا ضارب اليوم زيدا، أو يا سائر اليوم فرسخين^(١).

وفي موضع آخر (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار). فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ و«كم» غير ظرف لما ذكرت لك من الانتساع والإيجاز، فتقول: صيد عليه يومان. وإنما المعنى صيد الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر. ولذلك أيضاً وضع السائل «كم» غير ظرف. ومن ذلك أن تقول: كم سير عليه؟ و«كم» غير ظرف، فيقول: يوم الجمعة، ويومان. ف«كم» هاهنا بمنزلة قوله: ما صيد عليه، وما ولد له من الدهر والأيام؟ فليس «كم» ظرفاً، كما أن «ما»

(١) الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون،

عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، ١: ٢٢٢-٢٢٣.

ليس بظرف. ومن ذلك أن يقول: كم ضُرِبَ بِهِ؟ فتقول: ضُرِبَ بِهِ ضَرِبَتَانِ، وضُرِبَ بِهِ ضَرِبٌ كَثِيرٌ^(١).

وكما نرى هذا الصنيع عند سيبويه نراه عند أبي العباس المبرّد في كتابه (المقتضب) نلاحظ أن التعبير بالحذف هو الشائع، ورغم ذلك فإنه يستعمل الإضمار أحياناً إلى جانب الحذف، مثل قوله: «واعلم أن المصدر كسائر الأسماء إلا أنه اسم للفعل فإذا نصبت فعلى إضمار الفعل»^(٢) في قول جرير (من الوافر):

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ

وقوله: (من الطويل).

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلْخَيْرِ جَالِبٌ

فأضمر بعد قوله: إِيَّاكَ فعلاً آخر على كلامين، لأنه لما قال: إِيَّاكَ، أعلمه أنه يزجره فأضمر فعلاً يريد: «اتَّقِ الْمِرَاءَ يَا فَتَى»^(٣).

وابن جني يسود عنده التعبير بالحذف في كتابه (الخصائص)، ولكنه يعبر عنه بالإضمار لتلاقيهما في الغرض، مثل قوله وهو يتحدث عن حذف «كان» في هذا البيت (من الطويل):

(١) الكتاب ١: ٢١٢.

(٢) المقتضب: لأبي العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٠-١٩٨٠م، ٣: ٢٢٦. والشاهد فيه قوله: "عبد المسيح" فقد عطفه على "إياك" بعد أن أتى بالضمير المنفصل "أنت" تأكيداً للضمير في "إياك".

(٣) المقتضب ٣: ٢١٣. والشاهد قوله: "إياك المراء" حيث أجرى المصدر الصريح مجرى المصدر المؤول من "أن" والفعل في حذف الجار.

أُسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بَيْطُنَ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرُ

وابن المراغة هذا العاهر خبر «كان» الظاهرة، وخبر «كان» المضمرة محذوف معها^(١). فالتعبيران متجاوران، وهذا انتساع.

وأكد ابن السراج مصطلح الانتساع ورأى فيه ضرباً من الحذف، إذ تقيم فيه مثلاً - المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم. فأما الانتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف، فنحو قوله تعالى: «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ»^(٢)، تريد: أهل القرية، وقول العرب: بَنُو فُلَانٍ يَطْوُهُمُ الطَّرِيقَ، يريدون: أهل الطريق، وقوله تعالى: «وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ»^(٣)، إنما هو بِرٌّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ.

وأما انتساعهم في الظروف فنحو قولهم: «صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ» وإنما المعنى: صِيدَ عَلَيْهِ الْوَحْشُ فِي يَوْمَيْنِ. «وَوُلِدَ لَهُ سِتُونَ عَامًا»، والتأويل: وَلِدَ لَهُ الْوَلَدُ فِي سِتِينَ عَامًا. ومن ذلك قوله عز وجل: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»^(٤)، وقولهم: نَهَارُكَ صَائِمٌ وَلَيْلُكَ قَائِمٌ، وإنما المعنى: «أَنَّكَ صَائِمٌ فِي النَّهَارِ، وَقَائِمٌ فِي اللَّيْلِ». وهذا الانتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به، وتقول: «سِرْتُ فَرَسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ»^(٥)، إن شئت نصبت انتصاب الظروف، وإن شئت جعلت نصبهما بأنهما

(١) الخصائص: عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، ٢: ٣٧٥. وينظر الكتاب ١: ٤٩. والبيت للفرزدق يهجو جريراً. والمراغة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول. والشاهد فيه قوله: "أسكران ابن المراغة" جاء مبتدأ وخبراً، و"كان" زائدة.

(٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٣) الآية ١٧٧ من سورة البقرة وينظر المقتضب ٣: ٢٣١.

(٤) الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٥) الكتاب ١: ٢٢٢-٢٢٣.

د. سعد الدين إبراهيم المصطفى

مفعولان على السعة، وعلى ذلك قولك: «سِيرَ بَزِيدٍ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ»، إذا جعلت
الفرسخين يقومان مقام الفاعل، ولك أن تقول: سِيرَ بَزِيدٍ فَرَسَخَيْنِ يَوْمَانِ، فتقوم
اليومين مقام الفاعل^(١).

ولخص السيوطي (ت ٩١١هـ) من المتأخرين الاتساع، فرأى أن الحذف
هو توسع في كلام العرب «والتوسع في الظرف جعله مفعولاً به على طريق
المجاز، فيسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بـ(في)، نحو: اليَوْمَ سِرُّهُ»^(٢). كما
أنَّ البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) من المتأخرين قال عن الاتساع: «هو أن يقول
الشاعر بيتاً يتسع فيه التأويل، فيأتي كلُّ واحد بمعنى، وإنما يقع ذلك لاحتمال
اللفظ وقوته واتساع المعنى»^(٣).

أمّا ما يهتمني في بحثي عن الاتساع فهو ما كثر وشاع في كتب النحاة من
الحذف والحمل على المعنى أو على التوهم والتضمين، ووضع الصيغ موضع
بعض، ووضع أحد حروف المعاني مكان بعض.

* *

(١) الأصول في النحو ٢: ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) معجم الهوامع في شرح الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد

شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ١: ١٠٦ و ١: ٢٠٣.

(٣) الخزائن ١: ٥٤٧.

المبحث الأول

الحذف

إنَّ الحذف في كلام العرب سمة من سمات العربيَّة، وقد يُحذف من الكلام أجزاء هامة، فنجد في حذفها خصوصية، فكثيراً ما يردُّ مجاز الحذف في الاستعمال أبلغ من الحقيقة، فهو يُلطفُ الكلام، ويكسبه حلاوة، ويكسوه رشاقة. فالحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فترك الذكر أفصح من الذكر^(١).

وللحذف أوجه متعدّدة ظاهرة ماثلة، مثلها أوجد لدى النحاة والبلاغيين عنايةً دقيقةً جعلهم يتقننون في إطلاق عددٍ من المصطلحات عليها، وعلى أقسام عديدة للمحذوفات في كلام العرب، بعضها يُعدُّ من أقسام الحذف، فيوجّه على ما ينبغي له بسبب المعاني والأغراض التي يُصاغ لها الكلام، بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض. وهذا آتٍ من العناية بالعلاقة الوظيفية والدلالية الحاصلة بين مفردات اللغة في العبارة أو الجملة المعبّرة تعبيراً منطقيّاً، أو حتّى في اللفظة الواحدة، فنجد الاكتفاء في الجملة، والاجتزاء في خبر المبتدأ، والطرح والإسقاط للحرف، ونحو ذلك^(٢).

وسأتي على أنواع من الحذف فيها اتساع، وتوجّه توجيهاً وفقاً للمعنى والقاعدة النحوية، منها:

(١) دلائل الإعجاز ص ١٠٣.

(٢) أسلوب الحذف في اللغة العربية من الوجهة البلاغية والنحوية: د. أيمن الشوّاء، جامعة

دمشق، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٠ م، ص ١٦.

أ- الحذف المشتمل على حقيقة الإعراب والمعنى:

من ذلك قوله تعالى: «أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ»^(١)، الهاء في «كرهتموه» عائدة على الأكل، وفي الكلام اختصار شديد، والتقدير: أَنَّ الجملة التي هي «كرهتموه» خبر لمبتدأ مقدر، وبعدها تقدير كلامين حذفاً للدلالة عليهما، كأنه قيل: فأكل لحم أخيك ميتاً كرهتموه، والغيبة مثله فاكروها، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره معطوفة على الجواب الذي يقتضيه الاستفهام، لأنَّ قوله: «أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ»، جوابه: لا و«لا» إنما تقع في الجواب نائبة عن جملة، وكذلك كل حرف جوابي، وتقدير الجواب: لا يحبُّ أحدٌ منَّا ذلك، فقيل لهم: فأكل لحم أخيك ميتاً كرهتموه، والغيبة مثله فاكروها.

«وَاتَّقُوا اللَّهَ» فيجوز أن يكون قوله: «وَاتَّقُوا اللَّهَ» معطوفاً على هذا الأمر المقدر، ويجوز أن يكون معطوفاً على ما تقدّم من الجملة الأمرية، وهي قوله: «اجتنبوا كثيراً من الظنِّ»، ويجوز أن يكون معطوفاً على الجملة النهيية التي هي قوله: «وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضاً» فإن عطفته على المحذوف المقدر فحسن، ونظيره قوله تعالى: «اضربْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ»^(٢).

وابن السجري في أماليه كان يهتم بالمعنى ويُعنى به عناية فائقة، فالإعراب موافق للمعنى، ومطابق للقاعدة النحوية. وتنبّه إلى حذفات القرآن ورأى فيها توجيهاً نحوياً مشتملاً على حقيقة الإعراب مع المعنى، فقال في الآية السابقة، والتقدير: فضربَ فانفجرت، وقد جاء أكثر من هذا، وهو تقدير معطوفين، في

(١) الآية ١٢ من سورة الحجرات.

(٢) الآية ٦٠ من سورة البقرة. وينظر معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت

٣١٦هـ): نشره وحققه: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ -

١٩٨٨م، ٥: ٣٧.

قوله جلّ اسمه: «فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بَبْعِضِهَا، كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى»^(١)، التقدير: فضربه فحيي، وجاء ما هو أشدّ من هذا، وهو تقدير ثلاث جمل معطوفة في قوله تعالى: «وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ»^(٢) ثم قال: «يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ» فالتقدير: فأرسلوه فأتى يوسف، فقال له: يوسف أيها الصديق. فحذوف القرآن كثيرة عجيبة، والذي ذكرته لك من التقديرات والحذوف في هذه الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى^(٣).

ورأي ابن الحاجب أنّ قيمة الحذف تأتي في بناء الجملة، حين تتّئم المطابقة بين المعنى والقاعدة النحوية، وذكر ذلك في معرض كلامه عن الفرق بين التضمين والتقدير، فقال: الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا: بُنِيَ «أَيْنَ» لتضمّنه معنى حرف الاستفهام، وضربته تأديباً، منصوب بتقدير اللام، وعلام زيد، مجرور بتقدير اللام، وخَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، منصوب بتقدير «في» فالتضمين يُراد به أنّه في معنى المتضمّن على وجه لا يصحّ إظهاره معه. والتقدير أن يكون على وجه يصحّ إظهاره معه، سواء اتّفق الإعراب أو اختلف، فإنّه قد يختلف في مثل قولك: ضَرَبْتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وضَرَبْتُهُ في يومِ الْجُمُعَةِ.

والفرق بينهما أنّه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده، فكان حكمه حُكْمُ الموجود. وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مرادٍ وجوده، فيصل الفعل إلى متعلّقه فينصبه^(٤).

(١) الآية ٧٣ من سورة البقرة.

(٢) الآيتان ٤٥-٤٦ من سورة يوسف.

(٣) أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود الطناجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ١: ٢٣٠-٢٣١.

(٤) أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فخر صالح سليمان قدّارة، دار عمّار، عمّان، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٥م، ٢: ٨٢٦.

وعول الشريف المرتضى في أماليه على المعنى في الحذف كثيراً، فقد تستحسن العرب الحذف في بعض المواضع لاقتضاء الكلام المحذوف ودلالته عليه، وهذا اتساع في الحكم النحوي. من ذلك قوله تعالى: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ، فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»^(١)، فيكون المراد: إِنِّي أُرِيدُ زَوَالَ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ، لأنه لم يرد له إلا الخير والرشد، فحذف «الزوال» وأقام «أَنْ» وما اتصل بها مقامه، كما قال تعالى: «وَأَسْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ»^(٢)، أراد «حَبَّ الْعِجْلِ» فحذف «الحب» وأقام «العجل» مقامه.

وذكر وجهاً آخر، وهو أن يكون المعنى: إِنِّي أُرِيدُ أَلَّا تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ أي: أُرِيدُ أَلَّا تَقْتُلَنِي وَلَا أَقْتُلَكَ، فحذف «لا» واكتفى بما في الكلام، كما قال تعالى: «يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا»^(٣)، معناه ألا تضلوا، وكقوله تعالى: «وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ»^(٤)، معناه أَلَّا تَمِيدَ بِكُمْ، وكقول الخنساء^(٥) (من المتقارب):

فَأَقْسَمْتُ أَسَى عَلَى هَالِكٍ وَأَسْأَلُ نَائِحَةً مَا لَهَا

وقال امرؤ القيس^(٦) (من الطويل):

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

(١) الآية ٢٨ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٩٣ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٤) الآية ١٥ من سورة النحل.

(٥) ديوان الخنساء ص ٢٠٢، وأسَى: أحزن. ونائحة: باكية.

(٦) ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م،

أراد: لا أبرح. وقال عمرو بن كلثوم^(١) (من الوافر):

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأُضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتَمُونَا

أراد: أُلّا تشتمونا، والشواهد في هذا الانّساع كثيرة جدّاً^(٢).

ب- اطراد القاعدة النحوية:

عني أصحاب الأمالي بالقاعدة النحوية، وما يستند إليها من أحكام نحوية، وكانوا يتوسعون في القواعد بحسب ما يرد إليهم من قراءات وشواهد، وما أملوه مقدمين آراءهم، مؤيدين ومنقدين، وكانوا يضمرون أو يحذفون ثم يقدرون المحذوف تبعاً للقاعدة النحوية. من ذلك ما ذكره ابن الشجري في توجيه بيت المتنبي^(٣) (من الكامل)

جَرَبْتُ مِنْ نَارِ الْهَوَى مَا تَنْطَفِي نَارُ الْغَضَا، وَتَكُلُّ عَمَّا تَحْرِقُ

ويتوجّه فيه سؤال عن معنى «ما» الأولى، وسؤال عن الفاعل المستكن في «تحرق» إلى أيّ النارين يعود؟ وسؤال عما فيه من الحذف، وسؤال عن الجارّ الذي هو «عن» بم يتعلّق؟ فإنّ الفعل «انطفأ» و«تكلُّ» كلاهما ممّا يتعدّى بـ«عن».

وأما «ما» من قوله: «ما تنطفي» فمصدرية، والضمير الذي في «تحرق» عائد على «نار الهوى»، وقوله: «عماً تحرق» متعلّق بـ«تكلُّ» ومعمول

(١) معلقة عمرو بن كلثوم شرح التبريزي ص ٢٣٥.

(٢) أمالي المرتضى وتسمى غرر الفوائد ودرر القلائد: للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت ٤٣٦ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ٢: ٤٨ - ٤٩.

(٣) ديوان المتنبي، بالشرح المنسوب خطأ إلى العكبري، تصحيح مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م، ٢: ٣٣٣.

د. سعد الدين إبراهيم المصطفى
«تتطفي» محذوف، كقولك: رضيْتُ وصفختُ عن زيد. أردتُ: رضيْتُ عن زيدٍ
وصفختُ عن زيدٍ. فحذفتُ معمول الأول لدلالة معمول الثاني عليه، والقاعدة
في ذلك أن الثاني أقرب إلى معمول.

والمحذوف الثاني: العائد إلى «ما» الثانية من صلتها، وفيه حذفان آخران،
لأنَّ تقدير معنى البيت: جرَّبتُ من قوة نار الهوى، لابدَّ من تقدير هذين
المضامين، القوة والإحراق، لأنَّ المعنى يقتضيهما، وإنما خصَّ الغضا، لأنَّ ناره
أشدُّ النيران وأبقاها^(١).

ولم يقتصر توجيه ابن الشجري على النثر والشعر بل تكلم عن الحذف في
القراءات القرآنية، وكان توجيهه تبعاً للقاعدة النحوية المطردة، إذ أثبت قوة
اللفظ والمعنى وصحة القاعدة التي ارتكزت على المسموع الكثير الفصيح. من
ذلك إجابته حين سئل عن قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ»^(٢)،
برفع «وملائكته». إنَّ رفع «الملائكة» بالابتداء، و«يصلون» خبر عنها، وخبر
«إِنَّ» محذوف لدلالة الخبر المذكور عليه، فالتقدير: إِنَّ اللَّهَ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ،
وملائكته يصلون على النبي، فحذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه، ونظير ذلك
قول الشاعر^(٣) (من المنسرح):

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

(١) أملي ابن الشجري ١: ١١٩-١٢٠.

(٢) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب. وقرأ ابن عباس بالرفع، وعبد الوارث عن أبي عمرو،
مختصر في شواذ القراءات ص ١٢٠، والبحر المحيط ٧: ٢٤٨، والمغني ٦٠٦.

(٣) هذا البيت لعمر بن امرئ القيس، شاعر جاهلي. ينظر الكتاب ١: ٧٥، ومعاني القرآن
١: ٤٣٤، والمقتضب ٣: ١١٢، والمغني ص ٦٢٢. والشاهد فيه: "نحن بما عندنا" حيث
حذف الخبر جوازاً لوجود دليل عليه.

أراد: نحن بما عندنا راضون، فاجتزأ بذكر «راض» عنه، ومثله حذف أحد الخبرين من قول الله عز وجل: «والله ورسوله أحق أن يرضوه»^(١)، ولو كان «أحق» خبراً عنهما لقبل «يرضوهما».

ويجوز أن يكون قوله: «وملائكته» معطوفاً على موضع «إن» واسمها، لأن «إن» من الحروف التي تدخل على الكلام فلا تغيّر معناه، فموضعها مع اسمها رفع بالابتداء، فالتقدير: الله وملائكته يصلون على النبي^(٢).

ومن النحاة ندرك أهمية التفريق بين معاني النحو وقواعده، فالقاعدة النحوية بُنيت على استقرار الشواهد، وجاءت من فهمهم لمعاني النحو ومسائله، وهذا ما جعلهم يتوخون الدقة في وضع قواعدهم، والحذف يدل على المعنى الذي أراده صاحبه، فيفهم من السياق القصد من هذا الحذف، ويبقى المعنى شاهداً على ذلك، وهذا في عرف هؤلاء النحاة انتساع يدخل في دائرة القاعدة النحوية.

من ذلك ما جاء في أمالي ابن الشجري على قول جرير^(٣) (من الوافر):
وَكائِنَ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا

قالوا في معنى «كم» الخبرية: كائِن، وكائِن، مثل: كاعِن، إلّا أنّ الخفيفة أكثر في الشعر، والثقيلة أكثر في القراءة. وأصل الثقيلة: أي، دخلت عليها كاف التشبيه، فعملت فيها الجرّ، وأزيلتا عن معنييهما، فجعلتا كلمة واحدة مضمّنة

(١) الآية ٦٢ من سورة التوبة. وينظر إعراب القرآن ص ٣٩٣، ومعاني القرآن ١: ٤٤٥.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣: ١١٣-١١٤.

(٣) ديوان جرير: جرير بن عتبة بن الخطفي (ت ١١٠هـ)، شرح محمد بن حبيب، تحقيق:

د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ٢٤٤، وينظر كتاب

الشعر: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة

الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٢١٤.

معنى «كم» التي للتكثير، ووصل التتوين بها في الوقف، وجعلت له صورة في الخط.

وأما الخفيفة فأصلها: كَأَيْن، فقدموا الياء على الهمزة، وحرّكوا كل واحدة منهما بحركة الأخرى، كما يفعلون فيما يُقدّمون بعض حروفه على بعض، كقولهم في جمع بئر: آبار، والأصل: آبَار، فصارت: كَيَيْن مثل كَيَعِن، فخففوها كما خففوا نحو: ميّت فصار: كَيَيْن مثل كَيَعِن، فأبدلوا الياء وهي ساكنة ألفاً فصارت: كائن. وقال بعض البصريين، وهو أيضاً مأثور عن الخليل: أصل كائن: كَأَيْن، وذلك أنهم قدّموا الياء الأولى، وهي الساكنة المدغمة على الهمزة، فانفتحت الياء بانفتاح الهمزة، وسكنت الهمزة بسكون الياء، فصار: كَيَيْن مثل كَيَعِن، فلما تحرّكت الياء وقبلها فتحة الكاف انقلبت ألفاً، والهمزة بعدها ساكنة، فحرّكت الهمزة بالكسر لالتقاء الساكنين، فصادت كسرتها كسرة الياء بعدها، فاستقلوا أن يقولوا: كائين، كما استقلوا أن يقولوا: مررتُ بقاضي، فأسكنوا الياء فصادف سكونها سكون النون بعدها، فوجب حذفها لالتقاء الساكنين كما وجب حذف الياء من «قاضي» لسكونها وسكون التتوين، فحذفوها فاتّصلت الهمزة بالنون، فصار كائن مثل قاضي^(١).

فأما قوله: «يراني لو أصبْتُ هو المُصابُ» فمعنى يراني: يعلمني، والمراد بالمصاب المصيبة، كقولهم: جَبَرَ اللهُ مُصَابَكَ، أي: مُصِيبَتَكَ، وهذا اتساع، وهو في الأصل مصدر بمعنى الإصابة، ومن ذلك قول الشاعر^(٢) (من الكامل):

(١) أمالي ابن الشجري ١: ١٦٠-١٦١.

(٢) هذا البيت للحارث بن خالد المخزومي. وقيل للعرجي. وينظر مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م، ص ٢٧٠، والأصول ١: ١٣٩، وتفسير الطبري (ت ٣١٠هـ) جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م، ١: ١١٦، وديوان العرجي، تحقيق: خضر الطائي، ورشيد العبيدي، بغداد، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م، ص ١٩٢.

أَظْلَمَ إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ

أراد: إِنْ إِيصَابَكُمْ رَجُلًا. وقوله: «هو» فصل، وهو الذي يسميه الكوفيون عماداً، وهذا الضرب من الإضمار لأبَدُ أَنْ يَكُونَ وَفَقَ مَا قَبْلَهُ فِي الْغَيْبَةِ وَالْخَطَابِ لِأَنَّ فِيهِ نَوْعاً مِنَ التَّوَكُّيدِ، تَقُولُ: عَلِمْتُ زَيْدًا هُوَ الْمُنْطَلِقُ، وَعَلِمْتُكَ أَنْتَ الْمُنْطَلِقُ.

إِنْ فِي قَوْلِهِ: «يِرَانِي» تَقْدِيرُ مَضَافٍ يَعُودُ ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ إِلَيْهِ، أَيِ يَرَى مُصَابِي هُوَ الْمَصَابِ، وَالْمَعْنَى: يَرَى مُصَابِي هُوَ الْمَصَابِ الْعَظِيمِ، وَلَوْ أَنَّهُ قَالَ: يِرَاهُ لَوْ أَصِيبْتُ هُوَ الْمَصَابِي، فَأَعَادَ الْهَاءَ مِنْ «يِرَاهُ» إِلَى الصَّدِيقِ، وَالْمَعْنَى يَرَى نَفْسَهُ، لَسَقَطَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ، وَلَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَقْدِيرِ مَضَافٍ، وَلَكِنْ الْمَصَابِ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْ قَوْلِكَ: أُصِيبَ زَيْدٌ فَهُوَ مُصَابٍ لَكِنْ الْمُرُوي: يِرَانِي^(١).

وَأَكَّدَ ابْنُ الْحَاجِبِ مَفْهُومَ الْإِتْسَاعِ فِي أَمَالِيهِ إِذْ اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ فِي أَطْرَادِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، فَقَدْ جَوَّزَ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ عَلَى الْعَامِلِ، كَمَا جَوَّزَ مَجِيءَ الظَّرْفِ مَقْدَمًا عَلَى النَّفْيِ فِي حَالَةِ يَلْزَمُ فِيهَا تَقْدِيمُ النَّفْيِ. مِنْ ذَلِكَ مَا أَمْلَاهُ قَائِلًا: وَقَدْ جَاءَ الظَّرْفُ مَقْدَمًا عَلَى النَّفْيِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: «فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ»^(٢)، وَقَوْلِهِ: «فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَعْرِتُهُمْ»^(٣)، إِمَّا لِاتِّسَاعِهِمْ فِي الظَّرُوفِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي النَّفْيِ جِهَةً أَحْقَقِيَّةً مِنْ غَيْرِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ

(١) أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١: ١٦٢-١٦٣.

(٢) الْآيَةُ ٣٩ مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ. وَيَنْظُرُ مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣: ١١٧.

(٣) الْآيَةُ ٥٧ مِنْ سُورَةِ الرُّومِ.

يكون مقدراً بفعل منفي دلّ ما بعده عليه، كما قيل في قوله تعالى: «أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ»^(١) وشبهه: في أنّ العامل فيه ما دلّ عليه «خبير».

وقد فرّق قوم بين النفي وغيره في تقديم الظرف، فأجازوا: يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، ومنعوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ. والفرق بينهما أنّ «ما» يكون منفيها فعلاً، وخبر «إنّ» لا يكون متعلّق الظرف إلّا اسماً أو فعلاً بتأويله، فكان الفعل وما يجري مجراه أقوى من الاسم في العمل وما يجري مجراه، فقدّم معمول القوي، ولم يقدّم الآخر^(٢).

* *

(١) الآية ٩ من سورة العاديات، وينظر معاني القرآن ٣: ٢٨٦.

(٢) أمالي ابن الحاجب ٢: ٧٥٦.

المبحث الثاني

الحمل على المعنى أو التوهم

موضوع الحمل على المعنى أو ما يُسمَّى على التوهم من المواضيع اللغوية المهمة فهو يتصل بالمستويين النحوي والصرفي، ويأتي في القرآن الكريم وكلام العرب، النثر والشعر. وذكر النحاة هذه الظاهرة منذ أيام الخليل وسيبويه، واختلفوا بتفسيرها وتعددت أقوالهم في تحديد المصطلح النحوي، فحملها سيبويه على الغلط، وحملها آخرون على «التوهم» كما حملها فريق ثالث على المعنى^(١).

يشمل الحمل على المعنى حركات الإعراب المختلفة: المجرور والمنصوب من الأسماء والأفعال والمرفوع من الأسماء، والمجزوم، والمركبات، وعطف الجمل. وهذا انتساع، ومن ذلك مفعول المصدر المجرور يعطف عليه المنصوب، وفاعل المصدر المجرور يوصف بمرفوع. قال ابن الشجري حين سئل عن قول سحيم عبد بني الحسحاس^(٢): (من الطويل):

جُنُونًا بِهَا فِيمَا اعْتَشَرْنَا عِلَاقَةً عِلَاقَةً حُبٍّ مُسْتَسِرًّا وَبَادِيَا

فأجاب بأن «جنونا» نصب على المصدر، أي: جُنُنْتُ جنونا، وقول: «علاقة» مفعول لأجله، ويجوز أن تنصب «علاقة» على البذل من «جنونا» وقوله: «علاقة حب» بدل من قوله: «علاقة».

(١) الكتاب ٢: ١٥٥، وينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: محمد بن عبد الله بن هشام

الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر،

١٩٦٤م، ص ٦٢٢، وأساس البلاغة مادة (وهم).

(٢) ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ص ١٧.

د. سعد الدين إبراهيم المصطفى

و«مُسْتَسِرّاً» نصب على النعت لقوله: «علاقة حُبٍّ» وذكر الوصف،
والموصوف مؤنث لأمرين، أحدهما: أنَّ العلاقة بمعنى العلق، والآخر: أنها إذا
كانت بدلاً من «جنونا» فهي الجنون، وهذا اتساع، فقد ورد تذكير المؤنث
للحمل على المعنى كثيراً.

ووجه آخر لإعراب «مستسر» بالنصب أن يكون نعتاً لـ«حُبٍّ» على
معناه، وانتصابه في هذا الوجه أقوى من انتصابه على الحال، ألا ترى أنَّ
مفعول المصدر المجرور قد عطفَ عليه المنصوب في قول الشاعر^(١)
(الرجز):

قَد كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَّانَ مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

كما وُصِفَ فاعل المصدر مجروراً بمرفوع، في قول لبيد يصف العير
والأتان^(٢) (من الكامل):

يُوفِي وَيَرْتَقِبُ النَّجَادَ كَأَنَّهُ ذُو إِرْبَةِ كُلِّ الْمِرَامِ يَرُومُ
حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَّبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

فقد رفع «المظلوم» على النعت لـ«المعقب»، فالمعقب فاعل الطلب،
ونصبَ حَقُّه لأنه مفعول الطلب، والمظلوم صفة للمعقب على المعنى، فرفعه
لأنَّ التقدير: طَلَبَهَا مِثْلُ أَنْ طَلَّبَ الْمُعَقَّبِ الْمَظْلُومَ حَقَّهُ^(٣).

(١) هذا البيت لرؤبة، في ملحقات ديوان رؤبة، جمعه وحققه: وليم بن الورد، ليسك، دار
الآفاق الجديدة، نسخة مصورة، بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٨٧. وهو من شواهد الكتاب ١:
١٩١، ومغني اللبيب ص ٥٨، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٢٢.

(٢) ديوان لبيد (شرح ديوان): لبيد بن ربيعة العامري (ت ٤٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس،
الكويت، ١٩٦٢م، ص ١٢٧-١٢٨.

(٣) أمالي ابن الشجري ١: ٣٤٧.

ومن وجوه الحمل: المجرور حَمَلُهُ على المنصوب كحذف العائد من الصلة، وهذا يقع بالمنصوب المتصل غالباً، نحو: قام الذي أكرمتُ، فإن كان مجروراً منصوباً جاز حذفه، كقولك: هذا الذي زيدَ ضاربٌ، وعجبتُ ممّا أنْتَ صَانِعٌ، ومثله قوله تعالى: «فاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ»^(١)، التقدير: ضاربُهُ وصانِعُهُ وقاضِيهِ. فإن كان العائد متصلاً مرفوعاً في المعنى لم يجر حذفه، كقولك: قامَ الَّذِي أَعْجَبَ ضَرْبُهُ زَيْداً، لا يجوز: الَّذِي أَعْجَبَ ضَرْبُ زَيْداً؛ لأنَّ الهاء فاعل المصدر، وإنَّما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما في كونهما فضلتين^(٢). وحسن استعماله في حال السعة.

ومن مظاهر الانتساع وقوع المضمير بعد «لولا» التي يرتفع الاسم بعدها بالابتداء. فمذهب سيبويه أنه يرى إيقاعَ المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه، كقولك: لولا أَنْتَ فَعَلْتُ كَذَا، ولولا أَنَا لَمْ يَكُنْ كَذَا، ولا يمتنع من إجازة استعمال المتصل بعدها، كقولك: لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ، ويحكم بأن المتصل بعدها مجرور بها، فيجعل لها مع المضمير حكماً يخالف حكمها مع المظهر.

ومذهب الأخفش أنَّ الضمير بعدها مستعار للرفع، فيحكم بأنَّ موضعه رفع بالابتداء، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور، فيجعل حكمها مع المضمير موافقاً حكمها مع المظهر. وحجة الأخفش أنَّ العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم: لَقِيتُكَ أَنْتَ، وكذلك استعاروه للجر في قولهم: مررتُ بِكَ أَنْتَ، أَكْدُوا المنصوب والمجرور بالمرفوع كما رأينا، وأشدُّ من هذا إيقاعهم إيَّاه بعد حرف الجر في قولهم: أَنَا كَأَنْتَ، وَأَنْتَ كَأَنَا^(٣)، فكما

(١) الآية ٧٢ من سورة طه.

(٢) أمالي ابن الشجري ١: ٨.

(٣) الأزهية في علم الحروف: للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع

اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م. ص ١٨١.

استعاروا المرفوع للنصب والجرّ، كذلك استعملوا المنصوب للرفع في قولهم: لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاةُ^(١).

ومن أشكال الاتساع في العطف عطف اسم الفاعل على «يَفْعَلُ» أي الفعل المضارع وعطف المضارع على اسم الفاعل جائز، لما بينهما من المضارعة التي استحق بها المضارع الإعراب، واستحقّ بها اسم الفاعل الإعمال، وذلك جريان اسم الفاعل على المضارع ونَقْلُ المضارع من الشيع إلى الخصوص بالحرف المخصّص، كنقل الاسم من التثكير إلى التعريف بالحرف المعرّف، فلذلك جاز عطف كلّ واحد منهما على صاحبه، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه، كقولك: زَيْدٌ يَتَحَدَّثُ وضاحكٌ، وزَيْدٌ ضاحِكٌ ويتحدّثُ لأنّ كلّ واحد منهما يقع خبراً للمبتدأ، ولَمَّا دخل على المبتدأ من العوامل، ك: باب «كان» وباب «إن»، وكذلك مررتُ برجلٍ ضاحِكٍ ويتحدّثُ، وبرجلٍ يتحدّثُ وضاحِكٌ؛ لأنّ «يَفْعَلُ» ممّا يُوصَفُ به النكرات، فمن عطف الاسم على الفعل قول الراجز^(٢):

بَاتَ يَغْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرِ

ومن عطف الفعل على الاسم قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)^(٣). فإن قلت: سَيَتَحَدَّثُ زَيْدٌ وضاحِكٌ، لم يَجْزُ، لأنّ ضاحكاً لا

(١) أمالي ابن الشجري ١: ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) معاني القرآن للزجاج ١: ٤١٢، وكتاب الشعر ص ٤٢٧، وينظر خزانة الأدب ولب لباب

لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون،

مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ٥: ١٤١. والعضب: السيف، ويقصد من

القصد، وهو التوسط وعدم مجاوزة الحدّ. والأسوق والأسواق، بالهمزة والواو لغتان:

وهو ما بين الركبة والقدم.

(٣) الآية ١٩ من سورة الملك.

يقع موقعُ «يتحدّث» في هذه المسألة، من حيث لا يلي الاسمُ السينَ لأنّها من خصائص الفعل، وكذلك قولهم: مررتُ بجالسٍ ويتحدّث، لا يجوز، لأنّ حرف الجر لا يليه الفعل، فإن عطفَ اسم الفاعل على «فعل» لم يجر، لأنّه لا مضارعة بينهما، فإنّ قرّبتَ «فعل» إلى الحال بـ«قد» جاز عطف اسم الفاعل عليه، كقول الراجز (١):

يا ليّتيّ كلّمتُ غيرَ حارجٍ أم صبيّ قد حبّا ودارجٍ

فإن كان اسم الفاعل بمعنى «فعل» جاز عطف الماضي عليه، كقوله تعالى: «إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ» (٢)، لأنّ التقدير: إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَاللَّائِي تَصَدَّقُ (٣).

وفي أحكام العطف انتساع كثير من ذلك الجزم بالعطف على الموضع في قوله تعالى: (لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأُصَدِّقَ وَأُكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ) (٤)، فأما من قرأ «وَأُكُنَّ» فإنه جزمه بالعطف على موضع فـ«أُصَدِّقَ» ألا ترى أنّ الفاء إذا حذفت من النحو انجزم الفعل، كقولك: زُرْنِي أَكْرَمَكَ، ومثله في الجزم بالعطف على الموضع قراءة حمزة والكسائي: «مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ

(١) هذا الرجز لجندب بن عمرو، ينظر ديوان الشماخ ص ٣٦٣، ومعاني القرآن ١: ٢١٤، وشرح الكافية الشافية: لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ—١٩٨٢م، ص ١٢٧٢، والخزانة ٢٣٨.

(٢) الآية ١٨ من سورة الحديد.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢: ٤٣٧—٤٣٨.

(٤) الآية ١٠ من سورة المنافقون. ينظر تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة (ت ٢٣١ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ—١٩٧٣م، ص ٥٦، ومغني اللبيب ص ٤٧٢.

وَيَذَرُهُمْ»^(١) جزماً «يذرهم» لأنهما عطفاه على موضع «فلا هادي له»، ومثله قول الشاعر^(٢) (من الوافر):

فأَبْلُونِي بِكَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأُسْتَدْرِجُ نَوِيًّا

جزم «أستدرج» بالعطف على موضع «لعلي أصالحكم» ألا ترى أنه لو حذف «لعلي» انجزم «أصالحكم» جواباً للأمر^(٣).

ومن الاتساع حملُ بعض الأفعال على بعض في الحذف والإعلال، وهذا على المستوى الصرفي، وهذا النحو من الاتساع يندرج تحت ما يسميه النحاة الخفة والبعد عن الاستقلال، ألا ترى أنهم حذفوا الواو من مضارع «وعد»، لوقوعها بين ياء وكسرة، فقالوا: يَعدُّ، ثم حملوا الهمزة والنون والتاء على الياء، فقالوا: أَعِدُّ وَنَعِدُّ وَتَعِدُّ، وليس فيهن مع الكسرة ما في الياء من النقل، ولكنهم أرادوا أن يستمر الباب على سنن واحد، ومثل هذا استتقالهم اجتماع الهمزتين في مضارع «أفعل» نحو: أَكْرِمُ وَأَحْسِنُ، كرهوا أن يقولوا: أَكْرِمِ، كما قالوا: أدحرج، فحذفوا الهمزة، فأصاروه إلى أَكْرِمِ، واعتمدوا حذفها مع بقية حروف

(١) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف، وينظر السبعة في القراءات ص ٢٩٩، والكشف عن وجوه القراءات لمكي ١: ٤٨٥.

(٢) هذا البيت لأبي دؤاد الإيادي. ديوانه ص ٣٥٠، وينظر معاني القرآن ١: ٨٨، وينظر المسائل العسكرية: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، ١٦١، والمسائل العُضديات: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ١٢٠، وأبلوني بليتكم: اصنعوا بي صنعاً جميلاً. وأستدرج: ارجع أدراجي من حيث كنت. ونويًا: نيتي.

(٣) أمالي ابن الشجري ١: ٤٢٨.

المضارعة، فقالوا: نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ، مع عدم النقل الذي كرهوه في اجتماع الهمزتين^(١).

وتحذف حروف العلة من نحو: يخاف ويقول ويبيع، إذا سكنت اللام للجزم أو الوقف، فسكونها جزءاً، في نحو: لم يَخَفْ ولم يَقُلْ ولم يَبِعْ، وسكونها وقفاً في نحو: خَفَ وَقُلْ وَيَبِعْ.

لما اجتمع الساكنان الألف والفاء في: لم يخاف، والواو واللام في: لم يقول، والياء والعين في: لم يبيع، وجب حذف أحدهما، فكان حرف العلة أولى بالحذف من وجهين، أحدهما: ضعفه وقوة الحرف الصحيح، والثاني: أنه إذا حُذِفَ دلَّت عليه الحركة التي تجانسه^(٢).

وأصل المثال الأمري من هذا النحو: أَخَوْفُ، وأَقُولُ، وإِبْيَعُ، كقولك في موازیه من الصحيح: اِرْكَبْ، اَقْتُلْ، اضْرِبْ، فنقلت حركة حرف العلة إلى الفاء، فاستغني عن همزة الوصل بتحريك الفاء، فحذفت، فصار حينئذٍ إلى: خَوْفُ وقَوْلُ وبيع فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين.

ومما حذفت منه الواو، لوقوعها بين ياء وكسرة: يَفْعُلُ، المبنى ممّا فاءه واو، كالوعد والوزن، قالوا: يَعُدُّ ويزنُ، استتقلاً لِيَوْعُدُ وَيُوزِنُ، هذه علة حذف الواو من هذا النحو. فإذا زالت الكسرة ثبتت الواو، كقولهم في مضارع: وَجِلَ ووجِلَ ووسِنَ: يُوَجِّلُ ويُوَحِّلُ ويُوسِّنُ، ولما حذفوا الواو من يَفْعُلُ حملوا عليه مصدره الذي جاء على «فعل» فأعلوه بحذف فائه ونقل كسرتها إلى عينه، فقالوا: عِدَّةٌ وزِنَةٌ، وإنما أعلوه لانكسار فائه مع اعتلال فعله، ألا ترى أن المصادر تتبع الأفعال، في صحتها واعتلالها، وذلك كاعتلال الصيام والقيام

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ٣٥-٣٦.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢: ١٥٤.

لاعتلال صام وقام، وصحة الجوار واللواذ، في نحو «يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا»^(١) بصحة جَاوَرَ وَلَوَذَ، وكذلك صَحَّ، عَوَرَ وَحَوَلَ، حملاً على صحة اعوَرَ واحولَ؛ لأنه بمعناه، ثم حمل مصدر فَعَلَ على فِعْلِهِ، في الصحة، فقول: العَوَرُ والحَوَلُ، ولم يُعْلَوْا ما جاء من مصدر باب يَعِدُ على مثال: فَعَلَ كَوَعَدَ وَوَزَنَ، لمباينته لفعله بفتح أوله^(٢).

وقد يسير النحاة على ضرب واحد من الحذف ليحافظوا على القاعدة النحوية وليتخلصوا من الاستتقال وإن كان لمحذوف واحد في صيغتين مختلفتين. من ذلك وقوع الواو بين ياء وكسرة، في مثل: يُوعَدُ وَيُوقِنُ وَيُوجِبُ. من ذلك ما ذكره ابن الشجري من أنَّ «يُفْعِلُ» أصله «يُؤَفْعِلُ» كقولك في مضارع: دَحَرَجَ: يُدَحْرِجُ، فالأصل: يُؤَوَّعِدُ، وَيُؤَيِّقِنُ، فحذفوا الهمزة استتقلاً، لاجتماعها مع همزة المتكلم، فلمَّا كرهوا أن يقولوا. أُووقِنُ، حذفوها، ثم حملوا على أُووقِنُ: يُوقِنُ وتُوقِنُ ونُوقِنُ، يستمر الباب على طريقة واحدة، ولمَّا حذفوا الهمزة من هذا الضرب حافظوا على الواو فلم يحذفوها لئلا يُوالوا بين إعلالين: حذف الهمزة وحذف الواو^(٣).

وكان ابن الشجري يبتعد عن الاستتقال ويذهب إلى الخفة في تفسيره بعض المسائل الصرفية، ويردُّ على سائله بأسلوب تعليمي فيه وضوح معتمداً على القاعدة النحوية، فقد سئل: لِمَ استتقلوا ووقع الواو بين ياء وكسرة، ولم يستتقلوا ووقعها بين ياء وضممة، في قولهم: وَضُوَ يَوْضُو، والضممة أثقل من الكسرة^(٤)؟

(١) الآية ٦٣ من سورة النور.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢: ١٥٥.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢: ١٥٥.

(٤) ينظر المنصف شرح تصريف المازني لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم

مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٣هـ -

١٩٥٤م، ١: ٢٠٨، شرح شافية ابن الحاجب: الأستراياذي، رضي الدين محمد بن

الحسن (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين

عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٧م، ١: ١٢٠.

قيل: إنَّ الخروج من ضمٍّ إلى ضمٍّ أسهل عليهم من الخروج من ضمٍّ إلى كسر، ومن كسر إلى ضم، ألا ترى أنَّه قد جاء في الأسماء «فُعِلَ» مثل: ظُنَّبَ وعُنُق، ولم يأتِ فيها مثال: فُعِلَ، وإنَّما جاء هذا البناء في الفعل المبني للمفعول، وأمَّا الخروج من كسر إلى ضم، فلم يأتِ مثال فُعِلَ في الاسم ولا في الفعل^(١).

نخلص من ذلك كله إلى أنَّ الحمل على التوهم أو المعنى ظاهرة نحوية تدل على اتساع في المستوى النحوي والصرفي، وقد وضّحت مفهوم هذه الظاهرة لدى النحاة، وإشكالية تحديد مسمّى مصطلح التوهم، وبيّنت أيضاً أن الحمل على المعنى يشمل حركات الإعراب في المجرور والمنصوب من الأسماء والأفعال والمجزوم وأنواع العطف، وفي الصرف الخفة والابتعاد عن النّقل في حمل بعض الأفعال ومصادرهما على بعض في الحذف والإعلاء.

* *

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ١٥٨. ويتابع ابن الشجري سيبويه: قال: «واعلم أنَّه ليس في الأسماء والصفات فُعِلَ، ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فُعِلَ». الكتاب ٤:

المبحث الثالث

التضمين

هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى: هو أن يُحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة^(١). ثم قال بعضهم: التضمين هو أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي، وهو المقصود أصالة، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ، أو يقدّر له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من باب الحقيقة التي فيها قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة^(٢).

وفائدة التضمين هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، فالكلمتان مقصودتان معاً قصداً وتبعاً، فتارة يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً، كما قيل في قوله تعالى: «وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ»^(٣)، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، وتارة بالعكس، كما في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ»^(٤)، أي: يعترفون به مؤمنين^(٥).

وذكر ابن هشام التضمين فقال: «قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسمى ذلك تضميناً. وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين»^(٦). قال

(١) الكليات: لأبي البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري،

وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨١م، ٢: ٢٤.

(٢) الكليات ٢: ٢٥. ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مج ١، ج ١، ص ١٨٠.

(٣) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٤) الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٥) الكليات ٢: ٢٦.

(٦) مغني اللبيب ص ٦٢٠.

الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى «وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ»^(١)، إلى قولك: ولا تقتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم. و«وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ»^(٢)، أي: ولا تضموها آكلين لها^(٣).

وذهب ابن الشجري على الحمل على المعنى في الأفعال، ومعنى ذلك: التعدي في الأفعال بتضمين بعضها معاني بعض، من ذلك قوله تعالى: «وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ»^(٤)، أي: ولا تتجاوزهم عينك، من قولهم: لا تعد هذا الأمر، ولا تتعدّه أي: لا تتجاوز، ولكنه أُوصل إلى المفعول بـ«عن» حملاً على المعنى، لأنك إذا جاوزت الشيء وتعديته فقد انصرفت عنه، فحمل «وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ» على: لا تتصرف عينك عنهم، وبهذا اللفظ فسره الفراء، ولها نظائر في القرآن، وفي شعر العرب، فمنها تعديّة الرّفث بـ«إلى» في قوله تعالى: «أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ»^(٥)، وأنت لا تقول: رفثت إلى النساء، ولكنه جيء به محمولاً على الإفضاء الذي يراد به الملامسة في مثل قوله تعالى: «أَفْضَى بَعْضُكُم إِلَى بَعْضٍ»^(٦)، ومنها تعديّة الإحماء في قوله: «يَوْمَ يُحْمَى

(١) الآية ٢٨ من سورة الكهف.

(٢) الآية ٢ من سورة النساء.

(٣) الكليات ٢: ٢٦.

(٤) معاني القرآن: للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م، ٢: ١٤٠، والآية ٢٨ من سورة الكهف، وينظر المحتسب ٢: ٧٢.

(٥) الآية ١٨٧ من سورة البقرة وينظر تفسير القرطبي ٢: ٣١٦، فقد ذكر معظم ما ذكره ابن الشجري في أماليه.

(٦) الآية ٢١ من سورة النساء.

عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ»^(١)، وهو متعذّر بنفسه في قولك: أحميت الحديدَةَ، قال الشاعر^(٢) (من البسيط):

إِنْ تَكُ جُمُودَ صَخِرٍ لَا أُؤَيِّسُهُ أَوْقِدْ عَلَيْهِ فَأَحْمِيهِ فَيَنْصَدِّغْ

وإنما حمل «يُحمى» على «يُوقد» لأنَّ الإيقاد عليها هو السبب المؤدي إلى إحماؤها، فأجرى: (يُحمى عليها) مجرى يوقد عليها، والمعنى: تحمى هي.

وواضح أنَّ مجمع اللغة العربية في أربعينيات القرن الماضي قد اتخذ قراراً في بحث التضمين مؤداه: «التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعديّة وال لزوم. ورأى المجمع أنَّه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة: الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين. الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤمّن معها اللبس. الثالث: ملائمة التضمين للذوق العربي»^(٣).

وبذلك يكون المجمع قد خطا خطوة وافق فيها القدماء في آرائهم مرة وجنّد في طريقة التعامل مع النص العربي مرّة أخرى في كون التضمين قياسيًّا، علماً أنَّ بعضهم قد قال: التضمين لا ينقاس عليه كابن هشام^(٤)، وإن كان الأكثرون على أنَّه قياسي.

والتضمين نوع من الاتساع في العربية يؤدي إلى معانٍ توضّح التراكيب والألفاظ والحروف. من ذلك تعديّة «يخالف» بـ«عن» في قوله تعالى:

(١) الآية ٣٥ من سورة التوبة، وينظر إعراب القرآن للنحاس ص ٣٨٧.

(٢) البيت للعباس بن مرداس، كما في لسان العرب مادة (بصر، أيس) ونسب البيت إلى خفاف بن ندبة في ديوانه ص ١٣٥، أُؤَيِّسُهُ: أذللّه.

(٣) النحو الوافي عباس حسن ٢: ٥٩٤، ومجلة مجمع القاهرة مج ١، ص ١٨٠.

(٤) مغني اللبيب ص ٨٦٢.

«فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ»^(١)، وهو في قولك: خالفتُ زيداً، غير مفتقر إلى التعدي بالجار، وإنما جاء محمولاً على «ينحرفون» عن أمره أو «يروغون» عن أمره.

ومثله تعدية «رحيم» بالباء في قوله تعالى: «وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا»^(٢) حملاً على رؤوف، في نحو: «بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْوفٌ رَحِيمٌ»^(٣) ألا ترى أنك تقول: رأفتُ به، ولا تقول: رحمتُ به، ولكنه لما وافقه في المعنى نزل منزلته في التعدية، ومن هذا الضرب قول أبي كبير الهذلي^(٤) (من الكامل):

حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْوُودَةٍ كَرَهَا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحَلِّ

عدى «حملت» بالباء، وحقه أن يصل إلى المفعول بنفسه، كما جاء في التنزيل: «حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا»^(٥)، ولكنه قال: حملتُ به، لأنه في معنى: حبلتُ به، وشبيهه، بهذا وضع الجار في موضع الجار؛ لاتفاق الفعلين في المعنى، كقوله تعالى: «مَنْ بَعْدَ أَنْ أَظْفَرَكُمُ عَلَيْهِمْ»^(٦) والجاري على ألسنتهم: ظفرت به، وأظفرنني الله به، ولكن جاء «أظفركم عليهم» محمولاً على «أظهركم عليهم».

(١) الآية ٦٣ من سورة النور. وذهب أبو عبيدة والأخفش إلى أن «عن» زائدة. وقال الخليل وسيبويه: ليست بزائدة. والمعنى يخالفون بعد أمره. ينظر مجاز القرآن ٢: ٦٩، وتفسير القرطبي ١٢: ٣٢٣، ومغني اللبيب ص ٥٧٥.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الأحزاب.

(٣) الآية ١٢٨ من سورة التوبة.

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٢، وينظر الصاهل والشاحج ص ٢٦١.

(٥) الآية ١٥ من سورة الأحقاف. وينظر الخزانة ٨: ١٩٨.

(٦) الآية ٢٤ من سورة الفتح. وينظر زاد المسير لابن الجوزي ٧: ٤٣٩، واللسان مادة (ظفر) ظفرت بفلان، فالفعل يتعدى بالباء كما يتعدى بعلی.

وكان ابن الشجري يفصل المجل ويبيّن الغامض ويكشف اللبس وذلك لا يكون إلا بالمعنى وردّ الشبهات، قال: ومن زعم أنه كان حقّ الكلام: (وَلَا تَعْدُ عَيْنُكَ عَنْهُمْ) لأنّ «تَعْدُو» متعدّ بنفسه، فليس قوله بشيء لأنّ: عَدَوْتُ وَجَاوَزْتُ بمعنى واحد، وأنت لا تقول: جَاوَزَ فُلَانٌ عَيْنِيهِ عَنْ فُلَانٍ، ولو جاءت التلاوة بنصب «العينيين» لكان اللفظ بنصبهما محمولاً على: لَا تَصْرِفُ عَيْنُكَ عَنْهُمْ، وإذا كان كذلك فالذي وردت به التلاوة من رفع «العينين» يؤول إلى معنى النصب فيهما، إذ كان «وَلَا تَعْدُ عَيْنُكَ عَنْهُمْ» بمنزلة لَا تَصْرِفُ عَيْنُكَ عَنْهُمْ، ومعنى: لَا تَصْرِفُ عَيْنُكَ عَنْهُمْ: لَا تَصْرِفُ عَيْنُكَ عَنْهُمْ، فالفعل مسند إلى العينين، وهو في الحقيقة موجه إلى النبي كما قال: «فَلَا تُعْجِبُكَ أَمْوَالُهُمْ»^(١) فأسند الإعجاب إلى الأموال، والمعنى: لَا تَعْجَبْ يَا مُحَمَّدٌ بِأَمْوَالِهِمْ. ويزيدك وضوحاً في أنّ معنى الرفع كمعنى النصب، وأنّ الفعل في كلا الوجهين محمول على معنى الصّرف، قول الزجاج: إنّ معنى «وَلَا تَعْدُ عَيْنُكَ عَنْهُمْ»: لَا تَصْرِفُ بصرَكَ عَنْهُمْ إلى غيرهم من ذوي الهيئات والزينة^(٢).

ومن الاتساع في كلام العرب - وأخذ النحاة وعدّوه اتساعاً - حذف الجارّ ثم إصال الفعل إلى المجرور به، وهذا ممّا كثر استعماله في القرآن والشعر، فمن ذلك قوله تعالى: «وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا»^(٣)، أراد: مِنْ قَوْمِهِ، ومثله قول الفرزدق^(٤) (من الطويل):

(١) الآية ٥٥ من سورة التوبة.

(٢) أمالي ابن الشجري ١: ٢٢٥-٢٢٦.

(٣) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف. وينظر إعراب القرآن للنحاس ص ٣٥٦.

(٤) ديوان الفرزدق (شرح ديوان): غالب بن صعصعة (ت ١١٠هـ)، تحقيق: عبد الله

الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٩٣٦م، ص ٤١٨، والكتاب ١: ٣٩، والمقتضب

٤: ٣٣٠، وأصول النحو ١: ١٨٠، وتفسير الطبري ١٣: ١٤٥، ونتائج الفكر ص ٣٣١،

وإعراب القرآن للنحاس ص ٣٥٦.

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ

وقول رؤية، وذكر النبي^(١):

تَحْتَ اللَّيِّ اخْتَارَ لَهُ اللَّهُ الشَّجَرَ

أي: تحت التي اختارها الله له من الشجر، يعني الشجرة التي يُويع رسول الله تحتها. ومنه قوله تعالى: «وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ»^(٢) أي: إلى درجات، وقوله: «وَلَا تَعَزِّمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ»^(٣)، أي: على عقدة النكاح، كما قال القائل^(٤) (من الوافر):

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

(١) وقيل هذا الرجز للعجاج وليس لرؤية، وهذا البيت من أرجوزة مدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي. ديوانه ص ٧، وكتاب الشعر ص ٣٩٧، وتفسير الطبري ١٣: ١٤٧ وحواشيه.

(٢) الآية ٥٣ من سورة البقرة. وقيل: نصب «درجات» على أنه مفعول ثانٍ لـ «رفع» على طريق التضمين لمعنى «بلغ» ويحتمل أن يكون بدل اشتغال، أي: ورفع درجات بعضهم، والمعنى: على درجات بعض. وينظر التبيان في إعراب القرآن ص ٢٠١، والبحر المحيط ٢: ٢٧٣.

(٣) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة. وقيل: عقدة منصوب على المصدر. وتعزموا: بمعنى تعقدوا. وقيل: تعزموا بمعنى تنووا وهذا يتعدى بنفسه فيعمل عمله. ينظر التبيان في إعراب القرآن ص ٢١٠، والبيان في إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١: ١٦١، وتفسير القرطبي ٣: ١٩٢، وإعراب القرآن للنحاس ص ١٧٠-١٧١.

(٤) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي. ينظر الكتاب ١: ٢٢٧، والمقتضب ٤: ٣٤٥، والخصائص ٣: ٣٢.

ومن حذف الباء قوله تعالى: «إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ»^(١)، أي: يخوّفكم بأوليائه، فلذلك قال: «فَلَا تَخَافُوهُمْ»، ومن حذف اللام قوله: «وَيَصْدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا»^(٢)، أراد: ويبغون لها عوجاً^(٣).

وإذا كان ابن الشجري قد فصل في التضمين وبعض مسائله بأسلوب تعليمي فإن ابن الحاجب اتبع أسلوباً آخر بدت عباراته التعليمية أصعب وأكثر تعقيداً فقد استعمل مصطلحات أهل الفقه والمنطق والكلام في تعليلاتهم، وبعض تفريعاتهم، وهذا هو الفارق الظاهر في أسلوب الرجلين، من ذلك ما قاله في تعدية الفعل «يحذر» بـ«عن» في قوله تعالى: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»^(٤)، إنما عُدِي بـ«عن» لما في المخالفة من معنى التبعاد والحيد، كأنَّ المعنى: الذين يحيدون عن أمره بالمخالفة، فكان الإتيان بـ«عن» أبلغ للتنبيه على هذا الغرض لما فيه من ذكر المخالفة من التنبيه على البعد والحيد ممّا لا ينبغي للعاقل ذلك منه^(٥).

وقد استدللَّ به على أنَّ الأمر يقتضي الوجوب لما تضمنته الآية من الوعيد على المخالفة، وهو لازم الوجوب. فإن قلت: الآية متضمنة الأمر بالاحذر لمن يخالف، وحذرُ المخالف العذاب لا يفيد بعد المخالفة لحصول السبب المقتضي له، وقبلها لا يحذر عذاباً.

(١) الآية ١٧٥ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٣ من سورة إبراهيم.

(٣) أمالي ابن الشجري ١: ٢٨٦-٢٨٧.

(٤) الآية ٦٣ من سورة النور.

(٥) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت

٦٧١هـ) مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م، ١٢: ٣٢٣، ونقل القرطبي عن

أبي عبيدة والأخفش أن «عن» زائدة، وينظر مغني اللبيب ص ٥٧٥.

قلت: هو على أحد وجهين؛ أحدهما: أنَّ المحذَّرَ منه في المعنى المخالفة، ولكن لما كان لأجل مسببها جُعِلَ مسببها كأنَّه المحذَّرُ منه. والثاني: أن يكون المعنى: فلْيَحذَرِ الَّذِينَ وقعت منهم المخالفة ذلك فسيتركوا ما فعلوه بالتوبة، والرجوع إلى الله، فيكون ذلك سبباً لدفع العذاب عنهم^(١).

والرأي نفسه في صعوبة الأسلوب عند ابن الحاجب في مسألة الجواب على حذف حروف الجر، وهذا من الانتساع عند النحاة، وقد ذكر أكثر من وجه على هذه المسألة، فقال: حروف الجر لا تُحذفُ إلَّا في مواضع تحفظ ولا يُقاس عليها، قوله تعالى: «وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ»^(٢) من وجهين؛ أحدهما: أنَّ «اختار» تارة يتعدى بنفسه، وتارة بحرف الجر، كقولك: استغفرتُ الله الذَّنْبَ وَمِنَ الذَّنْبِ، فليست (مِنْ) منه محذوفة، وإنما هي إحدى اللغتين. الآخر: أنَّه معدى بنفسه، وجاءت (مِنْ) على سبيل الزيادة لا على أنَّه مُعدى بـ«مِنْ» ثم حذفت، كقولك: ما ضربتُ أحداً، وما ضربتُ مِنْ أَحَدٍ^(٣).

نخلص من ذلك إلى أنَّ التضمين ضرب من الانتساع، وأنَّ أصحاب الأمالي أخذوا به وذكروه في مجالسهم، إذ إنهم ألحقوا مادة بأخرى لتضمنها معناها، أي: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين وفطنوا إلى أن التعديّة تدلُّ على التضمين، فإذا ضُمِّنَ اللازم معنى المتعديّ فإنَّ التعديّة حينئذٍ قرينة التضمين، والأدلة التي ذكرها النحاة دلَّت على أنَّ العرب مع حكمتهم لا يتكلمون بما لا يفيد، وأنَّ الكلام الذي وضع في الأصل ما وُضِعَ إلَّا لفائدة قليلة في وجوب الفائدة ككثيره.

* *

(١) أمالي ابن الحاجب ١: ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف. وينظر مغني اللبيب ص ٣٩٦. قال ابن هشام عن «من» إنها محذوفة.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٢: ٨٠٧.

المبحث الرابع

وضع بعض الصيغ موضع بعض وحمل الفرع على الأصل

تقع بعض المصادر موضع بعض مع الاتفاق في لفظ الفعل، وعدم الاتفاق في مواضع أخرى، كل ذلك يعطي الكلام اتساعاً وبياناً. من ذلك ما ذكره ابن الشجري عن «سبحان» أنها اسم التسبيح، كما أن الكلام والسلام اسمان للتكليم والتسليم، وجاء سبحان على زنة الغفران والكفران، في قولهم: «غُفِرَانَكَ لَا كُفْرَانَكَ»، فكما قالوا: كَلَّمْتَهُ كَلَاماً، وَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ سَلَاماً، فاستعملوها في موضع التكليم والتسليم، كما استعمل السَّراح في موضع التسريح، من قوله تعالى: «وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً»^(١)، كذلك استعملوا «سبحان» في موضع التسبيح^(٢).

قال سيبويه^(٣): وزعم أبو الخطاب، يعني الأخفش الكبير، أن سبحان الله: براءة الله من السوء، وزعم أن مثله قول الأعشى^(٤) (من السريع):

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ

وجاء في أمالي ابن الشجري قولهم: «وَتَذَكَّرُ رَبُّ الْخَوَرْتَقِ» بالرفع، و«رَبُّ الْخَوَرْتَقِ» بالنصب، فمن رفع فـ«تَذَكَّرُ» في روايته: ماضٍ سكنت راؤه للإدغام، ومن نصب أراد: تَذَكَّرُ أيُّهَا الْمَعِيرُ بِالذَّهْرِ رَبُّ الْخَوَرْتَقِ، فسكون

(١) الآية ٤٩ من سورة الأحزاب.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢: ١٠٧.

(٣) الكتاب ١: ٣٢٤.

(٤) ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٠م، ص ١٤٣. وينظر المقتضب ٣: ٢١٨، وشرح المفصل ١: ٣٧، والهمع ١: ١٩٠، وتفسير الطبري ١: ٤٧٤. والشاهد قوله «سبحان» استعملها علماً من غير إضافة إلى لفظ الجلالة، بمعنى «أتبرأ تبرؤاً».

الراء في هذا القول بناء، على مذهب البصريين، وجزم على مذهب الكوفيين، و«رَبُّ الْخَوَرَنَقِ» مفعول، وهو في القول الأول فاعل.

ومن روى: «تَفَكَّرَ رَبُّ الْخَوَرَنَقِ» فليس فيه إلّا الرفع، لأنَّ «تَفَكَّرَ» غير متعدّد، فهو مسند إلى رَبِّ الْخَوَرَنَقِ، وسكون رائه للإدغام. ومن روى «تَذَكَّرَ» روى «وَاللَّهْدَى تَذَكِيرٌ»، وكان القياس: وللهدى تذكر وتفكر، لأنَّ مصدر: تَفَعَّلْتُ: التَّفَعُّلُ، فأَمَّا التَّفَعُّلُ فمصدر فَعَّلْتُ، كقوله: كَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا، وَسَلَّمْتُ تَسْلِيمًا، ولكنَّ المصدرين إذا تقارب لفظاهما مع تقارب معنييهما جاز وقوع كل واحد منهما موضع صاحبه، كقوله تعالى: «وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّلًا»^(١).

والمصادر تقع في مواضع المصادر إذا تقاربت في اللفظ والمعنى، وإن اختلف القياس، وعلى هذا نقول: اجْتَوَرُوا تَجَاوَرًا، فَيَنُوبُ التَّجَاوَرُ مَنَابَ الاجْتَوَارِ؛ لأنَّ اجْتَوَرُوا وتجاوَرُوا بمعنى واحد، وقال القطامي^(٢) (من الوافر):

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بَأَنْ تَتَّبَعَهُ اتِّبَاعًا

ومن هذا الباب قوله تعالى: «وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا»^(٣)، وقال رؤبة^(٤):

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ أَنْطَوَاءَ الْحِضْبِ

(١) الآية ٨ من سورة المزمل، وينظر إعراب القرآن للزجاج ص ١٠١٧، وتبئيل مصدر تبئل، لأن المعنى واحد، وقد تبئل تبئلاً.

(٢) ديوان القطامي ص ٣٥، وينظر الكتاب ٤: ٨٢، والمقتضب ٣: ٢٠٥، والأصول ٣: ١٣٤، والخصائص ٢: ٣٠٩، وتفسير القرطبي ٤: ٦٩.

(٣) الآية ١٧ من سورة نوح. وينظر تفسير الطبري ٩: ٢٧٩، وإعراب القرآن ص ١٠١٠، ومصدر أنبت إنباتاً إلّا أنَّ التقدير فنبتهم نباتاً.

(٤) ديوان رؤبة ص ١٦. قالها يمدح بلال بن أبي بردة، وينظر كتاب الشعر ص ٧٧. والحضب بفتح الحاء وكسر ها: الحية.

فوضع الانطواء موضع التطوي، كما وضع الآخر «الاتباع» موضع «التبّع» لأنَّ تَبَّعْتُ وَاتَّبَعْتُ معنى واحد، كما أنَّ تَطَوَّيْتُ وَانْطَوَّيْتُ بمعنى واحد، وقال تعالى: «أَنْ يَصَّالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا»^(١).

ويقع المصدر موقع اسم الفاعل واسم المفعول. من ذلك قوله تعالى: «فَقَدْ كَذَبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا»^(٢)، أي يكون تكذيبكم ملازماً لكم، والمراد جزاء تكذيبكم. وقال ابن الشجري: إِنَّ اللَّزَامَ بالكسر: مصدر لَزِمَ لَزَاماً، مثل: خَاصَمَ خِصَاماً، واللَّزَامُ بالفتح: مصدر لَزِمَ لَزَاماً، مثل: سَلِمَ سَلَاماً، أي: سلامة، قال الشاعر^(٣) (من الوافر):

تُحْيِي بِالسَّلَامَةِ أُمُّ بَكْرٍ وَهَلْ لِي بَعْدَ قَوْمِي مِنْ سَلَامٍ

ومنه قوله تعالى: «لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ»^(٤) أي: دارُ السلامة، فاللزام بالفتح، اللزوم واللزام: الملازمة، والمصدر في القراءتين وقع موقع اسم الفاعل، فاللزام وقع موقع ملازم، واللزام وقع موقع لازم، كما قال تعالى: «قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ

(١) أمالي ابن الشجري ٢: ٣٩٤-٣٩٥، والآية ٢٨ من سورة النساء. ويصالحا: بفتح الياء وتشديد الصاد، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي، ينظر السبعة في القراءات ص ٢٣٨.

(٢) الآية ٧٧ من سورة الفرقان. ينظر البحر المحيط ٦: ٥١٨، ومعاني القرآن ٢: ٢٧٥.

(٣) هذا البيت لابن شعوب - وهي أمه - واسمه عمرو بن سُمَيٍّ، قال الأبيات في قتلى بدر. ينظر سيرة ابن هشام ٣: ٢٩ وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٦ واللسان مادة (سلم).

(٤) الآية ١٢٧ من سورة الأنعام.

أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا»^(١)، أي غائراً، وإن شئتَ قَدَّرْتَ مضافاً، أي كَانَ الْعَذَابُ ذَا لَزَامٍ، وَذَا لَزَامٌ^(٢).

ومما وقع فيه اسم الفاعل موقع المصدر قول القائل^(٣) (من الرجز):

قُمْ قَائِماً قُمْ قَائِماً إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً

فـ«قائماً وصائماً» وقعا في موضع صيماً وقِيَاماً، ووقع المصدر موقع اسم المفعول في نحو: قَتَلْتُهُ صَبْرًا، أي: مَصْبُورًا^(٤).

وكثر وضع المصدر في موضع اسم الفاعل واسم المفعول، وجاء إعرابه حالاً وليس مفعولاً مطلقاً في قول الخنساء^(٥) (من المتقارب):

تَعَرَّقَتِي الدَّهْرُ نَهْسًا وَحَزًّا وَأَوْجَعَنِي الدَّهْرُ قَرَعًا وَغَمًّا

وانتصاب «نَهْسًا وَحَزًّا» بتقدير: نَهَسَنِي نَهْسًا، وَحَزَّنِي حَزًّا، وإضمار ناصب المصدر المأخوذ من لفظه كثير الاستعمال، كقولهم: مَا أَنْتَ إِلَّا نَوْمًا وَمَا أَنْتَ إِلَّا أَكْلًا وَشُرْبًا، أي: تَتَامُ نَوْمًا وَتَأْكُلُ أَكْلًا، وَتَشْرَبُ شُرْبًا، ويجوز أن يكون انتصاب: «نَهْسًا وَحَزًّا» على الحال، ووقوع المصدر في اسم الفاعل وموضع

(١) الآية ٣٠ من سورة المُلْك. وينظر معاني القرآن ٣: ٧١٢، وإعراب القرآن للنحاس ص ٩٩١.

(٢) أمالي ابن الشجري ١: ٨٢.

(٣) ينسب الرجز لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٥، وينظر مغني اللبيب ص ١٦٤، وخزانة الألب ٩: ٣١٧.

(٤) أمالي ابن الشجري ١: ٢٥٢.

(٥) ديوان الخنساء ص ٨١، وينظر في حواشي كتاب الشعر ص ٢٤٧، فقد خرَّجه المرحوم د. الطناحي.

اسم المفعول حالاً ممّا اتّسع استعماله، ويجوز أن يكون انتصابهما بتقدير حذف الجار، أي: تَعَرَّقَنِي بنهسٍ وحزٍّ^(١).

ومما ورد فيه مصدر وُضِعَ موضع اسم الفاعل قوله تعالى: «أُنْتِيًا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً»^(٢)، أي: (طَوْعاً وَكَرْهاً) مصدران، وُضِعَا في موضع الحال أي: (طَائِعاً أَوْ كَارهاً)، كقولك: جِئْتُه رَكْضاً، أي: رَاكِضاً، وَقَتَلْتُهُ صَبْرًا، أي مَصْبُوراً^(٣). ومثله قول أوس بن حجر^(٤) (من الرجز):

حَتَّى إِذَا الْكَلَابُ قَالَ لَهَا كَالْيَوْمِ مَطْلُوباً وَلَا طَلَباً

فقد وضع المصدر الذي هو «طلب» موضع اسم الفاعل الذي هو «طالب».

حمل الفرع على الأصل: إنّما كان العدل فرعاً لأنّه لا بُدَّ من أصلٍ هو معدول عنه فالمعدول عنه هو الأصل تحقيقاً أو تقديرًا، وإذا كان ذلك هو الأصل فالمعدول فرع.

والتأنيث فرع التذكير؛ لأنّ الذكورية هي الأصل من حيث كانت الألفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة. فإذا قُصِدَ إلى التأنيث زيدت العلامة لذلك فـ«قائم» في قولك: «قائمة» يدلُّ على ذات قام بها ذلك المعنى كما في قولك: قائمٌ مُجَرِّداً، وزيادة التاء تدل على الذات مؤنثة، فكان فرعاً لذلك.

(١) أمالي ابن الشجري ١: ٣٦٩-٣٧٠.

(٢) الآية ١١ من سورة فصلت.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢: ٤٩.

(٤) ديوان أوس بن حجر ص ٣، وأمالي ابن الشجري ٢: ١٢٧.

وإنما كانت المعرفة فرعاً على النكرة من حيث إنَّ وضع الألفاظ القابلة للتعريف للنكرة، فإذا قُصِدَ إلى التعريف زيدٌ عليها ما يجعلها معرفة، كقولك: رَجُلٌ وَالرَّجُلُ. أو وُضِعَتْ وضِعاً ثانياً للمعرفة كقولك: جعفر للنهر، ثم تجعله علماً، فكان فرعاً لذلك.

وإنما كانت العجمة فرعاً؛ لأنَّ كلام العرب في أصله موضوعٌ دون إدخال غيره فيه، فإذا أدخلوا شيئاً من غير كلامهم فهو فرع على كلامهم في التحقيق، فهو أظهر الفروع. وإنما كانت الألف والنون فرعاً عن المزيد عليه إذ لا تعقل زيادة إلا بمزيد عليه، فكان فرعاً لذلك.

ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لأنه إذا تحقَّق أنَّ الفعل فرعٌ على الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزن الفرع فرع على وزن الأصل؛ لأنَّ الأصل إذا تقدَّم فقد تقدَّم وزنه لأنه صفته، والفرع إذا تأخر وزنه، فكان فرعاً لذلك^(١).

وقد فصلَّ ابن الحاجب في الفرع وحمله على الأصل، فذكر تقدير الحركة الإعرابية على ياء المتكلم؛ لأنه لو أُعْرِبَ بها ضُمٌّ في موضع الرفع إذ لا يمكن مجيء الياء بعدها ساكنة، ومن لغة العرب الإتيانُ بها ساكنة، فوجب أن يُعَدَّلَ عن الضم إلى الكسر ليناسبها، ثم التزموا كسره قبلها لأجلها، يدلك على ذلك مجيء كل ياء للمتكلم في الفعل أو الحرف أو غيرهما مكسوراً ما قبلها، كقولك: مَنِّي وَعَنِّي وَضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي وَقَدِي وَقَطِي.

ولمَّا قُبِحَ: مَنِّي وَعَنِّي وَضَرَبِي وَيَضْرِبِي زادوا نوناً لتكون الكسرة عليها فقالوا: مَنِّي وَضَرَبَنِي، وهذا واضح في التزامهم الكسرة قبل ياء المتكلم.

وإذا ثبت ذلك تعذَّر الضم والكسر والفتح. أمَّا الضمُّ والفتح فلتعذَّر اجتماع متضادين. وأمَّا الكسر فإذا وضح أنَّهم التزموا كسرة لأجل الياء تعذَّر مجيء

(١) أمالي ابن الحاجب ٢: ٨٥١-٨٥٢.

كسرة أخرى تقويها، إذ يستحيل اجتماع كسرتين في محلّ، كما يستحيل اجتماع كسر وضم، ولا يمكن أن يحكم بكسرة الإعراب، وزوال الكسرة لأجل الياء، لأنّ تلك هي السابقة لمعنى، وقد ثبت اعتبارهم إيّاه فلا ينبغي أن تزول مع بقاء ذلك المعنى من غير موجب.

ولو قدّر جواز ذلك لكانت هذه أولى لأنّها السابقة. وإنّما قلنا: هي السابقة؛ لأنّ التركيب فرع الأفراد، ولا يكون إعراب إلّا بعد التركيب، فهو فرع الفرع، وهذه الكسرة ثابتة للكلمة في حال الأفراد قبل التركيب الموجب للإعراب، فنبت أنّها سابقة^(١).

وجدنا فيما سبق أنّ الأوزان تقع في مواضع بعضها بعضاً، فالمصدر يقع موضع اسم الفاعل واسم المفعول، وبالعكس، وهذا من سعة الكلام العربي والتعبير الفصيح. وكذلك في حمل الفرع على الأصل بيانّ للمعاني والمباني معاً، فالأصل أولاً ثم يذكر ما يتفرّع منه فالتركيب فرع الأفراد مثلاً أنّ المعرفة فرع النكرة والتأنيث فرع التذكير.

* *

المبحث الخامس

وضع أحد حروف المعاني موضع آخر منها

ومن ضروب الانتساع في النحو العربي الانتساع في استعمال الأدوات النحوية ووضع بعضها موضع بعض، فيستقيم المعنى، ويغدو التركيب واضحاً فصيحاً عالياً، وقد نال هذا الباب اهتمام أصحاب الأمالي، كما نال اهتمام النحاة والمفسرين والأصوليين من قبل.

قال ابن فارس: «باب الكلام في حروف المعاني» رأيت أصحابنا الفقهاء يضمنون كتبهم في أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني^(١).

والأصل استعمال الحرف فيما وضع له، ولا بد حين يخرج عن معناه إلى معنى آخر، أن تقوم البينة والدليل القاطع. وقد ذكر صاحب الأشباه والنظائر ذلك بقوله: والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتبها بإقامة الدليل^(٢).

وفي أمالي المرتضى وجدته مهتماً بحروف المعاني في استيفاء شامل لا يقل دقة واستيعاباً عما كتبه النحاة وألفوه في القرون المتقدمة عليه. من ذلك

(١) الصاحبى في فقه اللغة: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابى الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ص ١٦٦.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد الإله نبهان ود. إبراهيم عبد الله، وأحمد مختار الشريف، وغازي طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، ٢: ٢٦٤.

قوله عن «أو» أنها تأتي بمعنى «الواو» كقوله تعالى: «وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ»^(١)، معناه: وبُيُوتِ آبَائِكُمْ. قال جرير (من البسيط):

نَالَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ^(٢)

وقال تَوْبَةُ بْنُ الْحُمَيْرِ (من الطويل):

وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تَقَاهَا، أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا^(٣)

وتأتي «أو» بمعنى «بل» كقوله تعالى: «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ»^(٤)، قال: معناه بل يزيدون. وأنشد الفراء (من الطويل):

بَدَتْ مِثْلَ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتُهَا، أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(٥)

وكان المرتضى يقف على معاني بعض الحروف وقفات لطيفة تظهر منها قوة بلاغته وعظمة فصاحته وبيانه، ويدلك على موطن الاستشهاد فيما يُظنُّ أنه زائد أو غامض من قول بعضهم. فإذا كانت الفصاحة هي الاختصار، فكيف قال تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^(٦) فزاد الكاف، ولا معنى لها إلّا الفصاحة، فقد صارت الفصاحة بالزيادة كما كانت بالنقصان.

قلنا: دخول الكاف هاهنا ليست على سبيل الزيادة التي لو طُرِحَتْ لما تغيّر المعنى، بل تفيد بدخولها ما لا يُستَفَادُ مع خروجها؛ لأنّه لو قال: «ليس مثله

(١) الآية ٦١ من سورة النور.

(٢) ديوان جرير ص ٢٧٥. وهذا البيت من قصيدة يمدح بها الخليفة عمر بن عبد العزيز.

(٣) أمالي القالي ١: ١٣١.

(٤) الآية ١٥٣ من سورة الصافات. وينظر معاني القرآن للفراء ٢: ٣٩٣.

(٥) أمالي الشريف المرتضى ٢: ٥٦-٥٧.

(٦) الآية ١١ من سورة الشورى.

شيء» جاز أن يراد من بعض الوجوه، وعلى بعض الأحوال، فإذا دخلت الكاف فُهِمَ نفي المثل على كل وجه، ألا ترى أنه لا يحسن أن يُقال: ليس كمثله أحد في كذا بل على الإطلاق والعموم^(١).

وعني ابن الحاجب بمعاني الحروف، ورأى أن بعضها يقع موضع بعض، من ذلك مجيء «إلّا» بمعنى «غير» بشرط أن تكون تابعة لجمع منكور غير محصور^(٢). قال: إذا استعملت «إلّا» بمعنى «غير» فلا بدّ من الشروط المذكورة. وإنما كان كذلك لضعف استعمالها صفة فلم يستعملوها إلّا في الموضع الذي يتعذر فيه الاستثناء. وبيان تعذر الاستثناء هاهنا مع هذه الشروط أنك إذا قلت: جاعني رجالٌ إلّا زيداً، وجعلت زيدا استثناءً لم يستقم؛ لأنّ الكلام في الاستثناء المتصل، شرطه أن يكون مخرجاً من المستثنى منه على وجه لولاه لدخل فيه، ونحن نقطع بأنّ رجالاً ليس له دلالة على زيد فلم يستقم إخراج زيد منه، وإذا لم يستقم إخراج منه لم يصح أن يكون استثناء منه، فثبت أنه يتعذر الاستثناء في مثل هذه الصورة^(٣).

وإذا ذكر حرف موضع حرف عني بمعناه وبالقاعدة النحوية، وذهب يشرح ويفصل، ويسأل ويجيب. من ذلك استعمال «على» بدلاً من «في» في قوله تعالى: «وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ»^(٤)، قال: إن قيل لم جاء بـ«على» والقياس والاستعمال يقتضي «في»؟ أمّا القياس فلأنه بمعنى الظرفية، كقولك:

(١) أمالي المرتضى ٢: ٣١١.

(٢) الكافية ص ٨.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٢: ٥٤٥.

(٤) الآية ٢٢ من سورة المؤمنون.

د. سعد الدين إبراهيم المصطفى
فَعَدْتُ فِي الدَّارِ. وأما الاستعمال فلقوله: «قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا»^(١)، وقوله: «فَاسْأَلُكُ فِيهَا»^(٢).

فالجواب: أن «على» في هذا الموضع أوضح، من حيث إنَّ غيره ممَّا ذُكِرَ فيه ما يكون باطن الفلك، وهو الأكثر، فغلب، فكانت «في» أحسن لتحقيق معنى الظرفية، وبعْدَ معنى «على»؛ لأنَّ المذكور محمولٌ ثم الأزواج كُلُّها، وكان أكثرها في باطن الفلك، وأعلى السفن مخصوص بالآدميين على ما هو العادة، فلمَّا خصُّوا في قوله: «وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تَحْمِلُونَ» كانت «على» أوضح^(٣).

وتأتي «من» بمعنى «عن». من ذلك قوله تعالى: «يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا»^(٤). «من» هاهنا يجوز أن تكون بمعنى «عن»، كما تقول: أَطْعَمَهُ عَنِ الْجُوعِ وَمِنَ الْجُوعِ، وكَسَاهَهُ عَنِ الْعُرْيِ وَمِنَ الْعُرْيِ، وَرَمَى عَنِ الْقَوْسِ، وَمِنَ الْقَوْسِ، وَأَخَذْتُ مِنْهُ الْحَدِيثَ^(٥).

وأفرد ابن الشجري فصلاً في استعمال حروف الجر موضع بعض. فمن ذلك استعمال «في» مكان «على» في قوله تعالى: «وَلَأَصْلَبَنَّهُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ»^(٦) أي على جدوع النخل، وقال سويد بن أبي كاهل^(٧) (من الطويل):

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدَعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

(١) الآية ٤٠ من سورة هود.

(٢) الآية ٢٧ من سورة المؤمنون.

(٣) أمالي ابن الحاجب ١: ٢٤٥-٢٥٥.

(٤) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٥) أمالي ابن الحاجب ١: ٢٥٢.

(٦) الآية ٧٢ من سورة طه.

(٧) البيت ينسب لامرأة من العرب كما ذكر ابن جني في الخصائص ٢: ٣١٣، ونسب إلى

قُرَاد بن حنش الصاردي [وهو شاعر جاهلي]، ينظر إلى الحماسة البصرية ١: ٢٦٣.

وقد استعملوا «في» مكان «مع» كقول الشاعر^(١) (من الطويل):

إِذَا أُمُّ سَرِيَّاحٍ غَدَتْ فِي ظِعَائِنِ جَوَالِسَ نَجْدًا فَاضَتْ الْعَيْنُ تَدْمَعُ

أي: مع طعائن. ويُقال: فلان عاقل في حلم، أي: مع حلم، ومنه قوله تعالى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ»^(٢)، أي: مع أمم.

وتأتي «في» بمعنى «بعد» في قوله تعالى: «وَفَصَالُهُ فِي عَامَيْنِ»^(٣) أي: بعد عامين، وتأتي بمعنى «إلى» كما في قوله تعالى: «فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ»^(٤)، أي: إلى أفواههم، وقال علقمة بن عبدة^(٥) (من الطويل):

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسانِ طَرُوبُ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ

أي: إلى الحسان.

وقول الآخر (من الطويل)

فَلَا تَتَرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ^(٦)

(١) الأزهية ص ٢٧٩، واللسان (سرح)، وقال صاحب الأزهية: جوالس: في موضع خفض لأنها نعت لظعائن، وإنما نصبها لأنها لا تنصرف، وصرف (ظعائن) لضرورة الشعر، ونصب «نجداً» على نية التثوين في «جوالس» كأنه قال: جوالس. وهذا ما ذكره صاحب الأزهية ص ٢٦٩.

(٢) الآية ١٨ من سورة الأحقاف.

(٣) الآية ١٤ من سورة لقمان.

(٤) الآية ٩ من سورة إبراهيم.

(٥) ديوان علقمة بن عبدة (الفحل)، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال: مراجعة: د. فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص ٣٣. وطحا بك: ذهب بك.

(٦) ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٧٣.

وأوقعوا «في» مكان الباء، قال زيد الخيل (من الطويل):

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ فِيهَا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى^(١)

أي: بصيرون بطعن الأباهر.

واستعملوا «إلى» مكان «مع» كقوله تعالى: «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»^(٢)،

أي: مع الله، ومثله: «وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ»^(٣) أي: مع شياطينهم. وكذلك استعملوها مكان «في»، كقول النابغة:

أي: في الناس. وقال طرفة بن العبد (من الطويل):

وإن يَلْتَقِ الحَيُّ الجَمِيعُ تُلَاقِي إلى ذُرَّةِ البَيْتِ الكَرِيمِ المُصمَدِ^(٤)

أي: في ذرة البيت الذي يُصمَد إليه، أي: يُقصد.

وتأتي مكان الباء، قال كثير (من الكامل):

وَلَقَدْ لَهَوْتُ إِلَى الْكَوَاعِبِ كَالدُّمَى بِيضِ الْوُجُوهِ حَدِيثُهُنَّ رَخِيمٌ^(٥)

أراد: لهوت بكواعب.

(١) ديوانه ص ١٤٩. وينظر الأزهية ص ٢٨١، وشرح أبيات المغني ٤: ٧١، والأباهر جمع

الأبهر. وهو عرق مستبطن الصلب، متصل بالقلب.

(٢) الآية ١٤ من سورة الصف. وينظر الخصائص ٣: ٢٦٣، ودراسات لأسلوب القرآن

الكريم للشيخ عضيمة ١: ٢٩١.

(٣) الآية ١٤ من سورة البقرة.

(٤) ديوان طرفة بن العبد البكري، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي

الصقال: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م، ص ٢٩،

والمُصمَد: الذي يأتي الناس إليه لقضاء حوائجهم.

(٥) ينظر الأزهية ص ٢٨٤، وليس في ديوانه.

واستعملوا «على» مكان «في» يقولون: أَتَيْتُهُ عَلَى عَهْدِ فُلَانٍ، أي: في عهده، ومنه قوله تعالى: «وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَانَ»^(١) أي في ملك سليمان، وقال الأعشى (من الطويل):

وَصَلَ عَلَى الْعَشِيَّاتِ وَالضَّحَى وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ اعْبُدَا^(٢)

أي: في حين العشيات والضحى.

وتكون «على» مكان «من» كقوله: «إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ»^(٣) أي: من الناس. وتكون مكان «عن» كقوله:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ^(٤)

أي: أرمي عنها، وقال القحيف العَقِيلِيُّ (من الوافر):

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لِأَجَجٍ خَضِرٍ لَهُنَّ نَيْجُ^(٥)

إِذَا رَضِيَتْ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَتِي رِضَاهَا^(٦)

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة وينظر الأزهية ص ٢٨٥.

(٢) ديوان الأعشى ص ١٣٧، وينظر الكتاب ٣: ٢١٠، وسر صناعة الإعراب: لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٥م، ص ٦٧٨، والمغني ص ٣٧٢.

(٣) الآية ٢ من سورة المطففين، وينظر تأويل مشكل القرآن ص ٣٧٩.

(٤) ينظر الكتاب ٤: ٢٢٦، والأزهية ص ٢٨٧.

(٥) البيت في نوارد أبي زيد ص ٤٨١، والمقتضب ٢: ٣٢٠، والخصائص ٢: ٣١١، والأزهية ص ٢٨٧.

(٦) شرح أبيات الهذليين: للسكري، حققه: عبد السلام أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة بالقاهرة، ١٩٦٥م، ص ١٢٩، وينظر الأزهية ص ٢١٠ و ٢٩٤.

وتكون مكان الباء، قال أبو ذؤيب (من الكامل):

وَكَاثَهُنَّ رِبَابَةٌ وَكَأَنَّهُ يَسِرُّ يَفِيضُ عَلَى الْقِدَاحِ وَيَصْدَعُ^(١)

أي: يفيض بالقِدَاحِ، أي: يضرب بها.

وتأتي «عن» مكان «من» كقوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ»^(٢)، أي: من عباده. وتكون مكان الباء، كقوله: «وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى»^(٣) أي: بالهوى. وتكون مكان «على» كقوله: «وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يِنْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ»^(٤)، أي: على نفسه.

وتكون «عن» مكان «بعد»، قال العجاج: وَمَنْهَلٍ وَرَنْتُهُ عَنْ مَنْهَلٍ^(٥)

أراد: بعد منهل، ومثله في التنزيل: «لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ»^(٦)، أي: حالاً بعد حال.

ويقع «من» مكان «على»، نحو قوله تعالى: «وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا»^(٧)، أي: على القوم. وتكون مكان الباء، كقوله: «يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ»^(٨) بأمر الله، ومثله قوله: «يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ»^(٩) أي: بأمره.

(١) شرح أشعار الهذليين ص ١٨، والأزهرية ص ٢٨٨، والربابة: خرقه تجمع فيها أقذاح الميسر. واليسر صاحب الميسر.

(٢) الآية ٢٥ من سورة الشورى، وينظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٧، والأزهرية ص ٢٨٩.

(٣) الآية ٣ من سورة النجم، وينظر تأويل مشكل القرآن والأزهرية ص ٢٨٩.

(٤) الآية ٣٨ من سورة محمد.

(٥) ديوان العجاج ص ١٥٧، وأدب الكاتب ص ٥١٣، والأزهرية ص ٢٩١.

(٦) الآية ٨ من سورة الانشقاق.

(٧) الآية ٧٧ من سورة الأنبياء، وينظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٧، والأزهرية ص ٢٩٣.

(٨) الآية ١١ من سورة الرعد، وينظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٤.

(٩) الآية ١٥ من سورة غافر.

وقد استعملت الباء مكان «من» في قوله تعالى: «عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ»^(١) أي: يشرب منها. وقال عنتره (من الكامل):

شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ فَأَصْبَحْتُ زَوْرَاءَ تَنْفِرٍ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ^(٢)
وقال أبو ذؤيب (من الطويل):

وتقع الباء موقع «عن» كقوله تعالى: «سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ»^(٣)، أي: عن عذاب، ومثله: «فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا»^(٤) أي: عنه.
وقد كثر استعمالها مكان «في» كقوله (من الكامل):

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلَهَا أَخَوَايَ إِذْ قَتَلْنَا بِيَوْمٍ وَاحِدٍ^(٥)
أراد: في يوم واحد. واستعملت في موضع «على» كقول الشاعر (من الطويل):

أَرَبُّ يَبُولُ الثُّعْلَبَانِ بِرَأْسِهِ لَقَدْ نَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثُّعَالِبُ^(٦)
أي: على رأسه.

(١) الآية ٦ من سورة الإنسان.

(٢) ديوان عنتره، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٠م، ص ٢٠١، وينظر أدب الكاتب: محمد بن قتيبة (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٥١٥، والأزهرية ص ٢٩٤، والدرحضان: ماءان يقال لأحدهما دحرض وللآخر وسيع. وزوراء: مائلة. والديلم: الأعداء.

(٣) الآية ١ من سورة المعارج، وينظر الأزهرية ص ٢٩٥، والصاحبي ص ١٣٣.

(٤) الآية ٥٩ من سورة الفرقان. وينظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٨، والبحر المحيط ٦: ٥٠٨.

(٥) ديوان الفرزدق ص ١٩٠. والرزية: المضيبة.

(٦) اختلف في نسبة البيت فقيل: هو راشد بن عبد ربه، وقيل: أبو ذر الغفاري رضي الله عنه، وقيل: «العباس بن مرداس. ينظر أدب الكاتب ص ١٠٣ و ٢٩٠، الجنى الداني ص ٤٣، والمغني ص ١٠٥.

وجاءت اللام في مكان «إلى» في التنزيل: «بَانَ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا»^(١)
واستعملوها مكان «على» في قولهم: سقط لوجهه، أي: على وجهه، مثله قول
الشاعر (من الطويل):

تَنَاوَلَهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ اتَّنى لَهَا فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ^(٢)

واستعملوها مكان «بعد»، قال مُتَمِّم بن نويرة (من الطويل):

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكٌ لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا^(٣)

أي: بعد طول. واستعملت في مكان «من أجل» لقوله تعالى: «إِنَّمَا
نُطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ»^(٤)، أي: من أجل وجه الله، ومثله: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ
لِنُكْرِي»^(٥)، واستعملت مكان «في» في قوله تعالى: «وَنُضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ
لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٦)، أي: في يوم القيامة^(٧).

(١) الآية ٥ من سورة الزلزلة.

(٢) هذا البيت لجابر بن حنّى التغلبي. ينظر شرح المفصلية ص ٤٤١، وأدب الكاتب
ص ٥١١، والأزهرية ٢٩٩. اتنى: أصلها انتنى، فأدغم النون في الثاء ثم أبدلها تاء.

(٣) ديوان مالك ومتمم ابني نويرة، تحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد،
١٩٦٨م.

ص ١١٢، وينظر الأزهرية ص ٢٩٩، والمغني ص ٢١٣.

(٤) الآية ٩ من سورة الإنسان. أمالي ابن الشجري ٢: ٦٠٦-٦١٧.

(٥) الآية ١٤ من سورة طه. ويرى ابن فارس أنَّ اللام هنا بمعنى «عند» الصاحبي
ص ١٤٨.

(٦) الآية ٤٧ من سورة الأنبياء. وينظر الأزهرية ص ٢٩٩. وقال أبو حيان: «ذهب الكوفيون
إلى أنَّ اللام تكون بمعنى في، ووافقهم ابن قتيبة من المتقدمين، وابن مالك من أصحابنا
المؤخرين، وجعل من ذلك قوله: القسط ليوم القيامة أي: في يوم. البحر المحيط ٦:
٣١٦، وينظر معاني القرآن ٢: ٢٠٥. وقيل: إنَّ اللام هنا بمعنى عند». الكشف ٢:
٥٧٤، والمغني ص ٢١٣.

(٧) أمالي ابن الشجري ٢: ٦١٦-٦١٧.

الخاتمة :

ونستنتج مما تقدّم أنّ الانتساع باب واسع يشمل كلّاً من الحذف والاختصار والحمل على المعنى والتضمين والتعدية ووضع الصيغ موضع بعضها الآخر، ووضع حرف من حروف المعاني موضع آخر على غير قياس.

والانتساع يتناول التقديم والتأخير وتضمين فعل معنى فعل آخر، وإنزال الكلم بعضه موضع بعض، وإنزال الجامد منزلة المشتق، والمعارف منزلة النكرات، والمعاني منزلة الأعيان. ولا ننكر أبداً أنّ هذا الباب موجود منذ سيبويه، ولكنّ الاختلاف في المصطلح لدى النحاة جعله مبهماً وغامضاً أحياناً، وعدّه بعضهم اتساعاً في أحكام كثيرة على حين عدّه آخرون ضرورة في الشعر.

وأما النحاة فوجدتهم متفاوتين في هذا البحث، منهم من عدّه ضرورة مثل: ثعلب والسهيلي والزجاجي، وبعضهم اتسع في هذا الانتساع وطرق بحوثه ومسائله بشكل أوسع وأطلق عليه: السعة، والتوسع، وعلى رأسهم النحاة المتقدّمون كـ سيبويه وأستاذة الخليل وأبي العباس المبرد، وابن السّراج وأبي عليّ الفارسي، وأخذ حكم الجواز أحياناً والوجوب أحياناً أخرى، وهذا الأمر كثر عند ابن الشجري وابن الحاجب.

فباب الانتساع في النحو أكبر من أن يحاط به في اللغة العربية عموماً، وفي لغة الشعر خصوصاً، وذلك لأنّ فيه المرونة والقدرة على التبدّل والتحوّل في الصيغ والتراكيب وتوليد المعاني والتوسع فيها بطرائق فنية تصل أحياناً إلى درجة الإعجاز. فهي تأتي أحياناً بالكلمة أو بالعبرة، محتملة أو جامعة أكثر من معنى ضمن أساليب تعبيرية فيها من الدقة ما يعجز عن الإتيان بمثله أساطين اللغة والبيان.

المصادر والمراجع:

- ١- الاتساع في النحو العربي: د. أسيدة شهنذر، شراع للدراسات والنشر، دمشق، ٢٠٠٣م.
- ٢- أدب الكاتب: محمد بن قتيبة (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م.
- ٣- الألفية في علم الحروف: للهروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٤- أساس البلاغة: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبدالرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة، ١٩٨٢م.
- ٥- أسلوب الحذف في اللغة العربية من الوجهة البلاغية والنحوية: د. أيمن الشوّاء، جامعة دمشق، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٠م.
- ٦- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد الإله نبهان ود. إبراهيم عبد الله، وأحمد مختار الشريف، وغازي طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٧- الأصول في النحو: ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٨- إعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣م.
- ٩- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، المعروف بابن النحاس (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٠- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمّار، عمّان، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٥م.

- ١١- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود الطناجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٢- أمالي الزجّاجي: الزجّاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- ١٣- أمالي السهيلي: السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ١٤- أمالي القالي مع كتابي نيل الأمالي والنودار: لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، وسيد بن عباس الجليمي، صيدا، المكتبة العصرية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٥- أمالي المرتضى وتسمى غرر الفوائد ودرر القلائد: للشرif المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٦- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٨هـ.
- ١٧- تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة (ت ٢٣١هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ١٨- تفسير الطبري (ت ٣١٠هـ) جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.
- ١٩- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ) مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- ٢٠- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٢١- الخصائص: عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٢٢- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٣- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح الدكتور محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٠م.

٢٤- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م.

٢٥- ديوان العرجي، تحقيق: خضر الطائي، ورشيد العبيدي، بغداد، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.

٢٦- ديوان الفرزدق (شرح ديوان): غالب بن صعصعة (ت ١١٠هـ)، تحقيق: عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٩٣٦م.

٢٧- ديوان جرير: جرير بن عقة بن الخطفي (ت ١١٠هـ)، شرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.

٢٨- ديوان رؤية، جمعه وحققه: وليم بن الورد، ليبسك، دار الآفاق الجديدة، نسخة مصورة، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٩- ديوان سحيم عبد بني الحساس (ت ٤٠هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني لراجوتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

٣٠- ديوان طرفة بن العبد البكري، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٣١- ديوان علقمة بن عبدة (الفحل)، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال: مراجعة: د. فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٣٢- ديوان عنبرة، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٠م.

- ٣٣- ديوان لبيد (شرح ديوان): لبيد بن ربيعة العامري (ت ٤٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
- ٣٤- ديوان مالك ومتم ابني نويرة، تحقيق: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- ٣٥- ديوان المتنبي، بالشرح المنسوب خطأ إلى العكبري، تصحيح مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م.
- ٣٦- ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ٣٧- الرُّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: الدكتور مازن المبارك، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٤م.
- ٣٨- سر صناعة الإعراب: لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٤هـ-١٩٨٥م.
- ٣٩- شرح أبيات الهذليين: للسكري، حققه: عبد السلام أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة بالقاهرة، ١٩٦٥م.
- ٤٠- شرح أبيات سيبويه: لابن السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٧٦م.
- ٤١- شرح الكافية الشافية: لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ٤٢- شرح شافية ابن الحاجب: الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٣٧م.

- د. سعد الدين إبراهيم المصطفى
- ٤٣- الصاحبى فى فقه اللغة: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابى الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ٤٤- الصاهل والشاحج: لأبى العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٤٥- الكتاب: لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
- ٤٦- كتاب الشعر: لأبى علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٧- الكليات: لأبى البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨١م.
- ٤٨- لسان العرب: لابن منظور محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.
- ٤٩- مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- ٥٠- المسائل العسكرية: لأبى علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- ٥١- المسائل العضديات: لأبى علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٥٢- معاني القرآن: للأخفش (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، مطبعة الخانجي القاهرة، تحقيق: د. هدى قراعة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٣- معاني القرآن: للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٥٤- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١٦هـ): نشره وحققه:

د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٥- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: محمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت

٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر،

١٩٦٤م.

٥٦- المقتضب: لأبي العباس المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق

عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.

٥٧- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق:

إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة،

١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٥٨- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة التاسعة،

١٩٨٧م.

٥٩- همع الهوامع في شرح الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)،

تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

* * *